



لبنان: الدليل القانوني لرائدة ورائد الأعمال

يونيو/حزيران ٢٠٢٦



أعدَّ هذا الدليل من قِبَل شركة صادر ومشاركوه - محامون ومستشارون قانونيون، بالتعاون مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، وبدعم من برنامج تمكين المرأة في المشرق. برنامج تمكين المرأة في المشرق هو مبادرة بين البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، ويحظى بدعم أساسي من البرنامج الشامل للمساواة بين الجنسين بالشراكة مع حكومتي كندا والنرويج.

شكر خاص لفريق التحرير في شركة صادر ومشاركوه:

- المحامي راني صادر (الشريك المؤسس)
- المحامية نسرين حداد (الشريكة الإدارية)
- المحامية باتريسيا صعيبي (الشريكة - رئيسة قسم تسوية المنازعات)، وذلك بالتعاون مع المحامين: نسرين عازار، وجوليان خوري، ولمي خاتون.

تصميم الدليل: السيدة سارة علم الدين.

جميع الحقوق محفوظة للهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية وشركة صادر ومشاركوه (٢٠٢٦).

الإشارة المرجعية لهذا الدليل: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بالتعاون مع شركة صادر ومشاركوه. ٢٠٢٦. لبنان: الدليل القانوني الشامل لرواد الأعمال. بيروت: الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية وشركة صادر ومشاركوه.

للاستفسارات، يُرجى التواصل عبر البريد الإلكتروني: info@nclw.gov.lb أو sader@saderlaw.com

ملاحظة: وُضع هذا الدليل لتقديم إرشادات عامة للشركات الناشئة ورواد الأعمال، من النساء والرجال، حول كيفية إطلاق أعمالهم وحماية أصولهم غير المادية، إلا أن هذا الدليل ليس مرجعاً شاملاً في هذه الموضوعات، كما أنه لا يُشكّل مشورة قانونية، لذلك، ينبغي على القراء استشارة مستشار قانوني مختص للحصول على مشورة تتناسب مع ظروفهم واحتياجاتهم الخاصة. كما يُرجى ملاحظة أن الرسوم والأنظمة قد تخضع للتعديل بمرور الوقت، وبالتالي، قد تكون هناك تغييرات عند قراءة هذا الدليل. لا يتحمل ناشرو هذا الدليل أي مسؤولية عن أي أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو تبعية قد تنشأ عن استخدامه.

شكر وتقدير

إنّ التمكين الاقتصادي يُعدّ من الأدوات الأكثر تأثيرًا في بناء مجتمعات عادلة، شاملة، وقادرة على الصمود، وذلك من خلال تمكين الأفراد من ترجمة الأفكار المبتكرة إلى مبادرات اقتصادية مستدامة، خلق الفرص، والمساهمة في التنمية الوطنية. ولا يمكن لأي اقتصاد أن ينمو دون المشاركة الكاملة والمتكافئة والفاعلة للنساء في الحياة الاقتصادية، وريادة الأعمال، وصنع القرار. فمشاركة النساء في الاقتصاد ضرورة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، والاستقرار الاجتماعي، والازدهار الوطني.

في هذا الاطار، تمّ إعداد هذا الدليل في سياق عمل الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية على دعم مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية عملاً بالاستراتيجية الوطنية للمرأة في لبنان ٢٠٢٢-٢٠٣٠ وخطة عملها الأولى. ويعكس هذا الدليل التزامنا الوطني بتزويد النساء بالمعرفة والأدوات اللازمة للمشاركة الفاعلة في التعافي والتنمية الاقتصادية. ويندرج هذا العمل ضمن برنامج «تمكين المرأة في المشرق» الذي ينفذه البنك الدولي بدعم من الحكومة الكندية والحكومة النرويجية بالتنسيق والتعاون مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية.

يشكّل هذا الدليل مرجعًا عمليًا ومدخلًا إلى التعرّف على الأطر القانونية والتنظيمية التي تنظّم عمل المؤسسات الاقتصادية في لبنان. وهو يهدف الى دعم رواد الأعمال، ولا سيما النساء منهم، بالإضافة الى الشركات الناشئة، من خلال تعزيز فهمهم للإجراءات والمتطلبات والخيارات القانونية المرتبطة بتأسيس المشاريع الاقتصادية وتشغيلها وتطويرها، للمساهمة في النمو الاقتصادي في لبنان.

تُعرب الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية عن خالص تقديرها لكل من ساهم في إنتاج هذا الدليل وتخصّ بالشكر البنك الدولي على شراكمته المستمرة ودعمه المتواصل، وشركة «صادر ومشاركوه» (محامون ومستشارون قانونيون) على تقديمها خبرة قانونية ورؤية عملية ساهمت بشكل أساسي في تحويل الأطر القانونية إلى إرشادات واضحة.

اللبنانية الأولى نعمت عون

رئيسة الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

صُمم هذا الدليل ليضع المعرفة القانونية الأساسية مباشرةً في متناولكم. ويهدف إلى تزويد رائدات ورواد الأعمال بالمرتكبات القانونية اللازمة لتأسيس أعمالهم وإدارتها بكفاءة وثقة، مع تغطية شاملة لمختلف الجوانب، بدءًا من إجراءات تسجيل الشركات وصولاً إلى حماية حقوق الملكية الفكرية والتخطيط للاستمرارية المؤسسية على المدى البعيد. يتمثل هدفنا في ترسيخ دور القانون كأداة عملية وداعم موثوق، لا عائق، في مسيرة بناء المشاريع وضمان استدامتها.

لطالما شكّل لبنان بيئةً حاضنةً للبناء والمبادرة. فعلى الرغم من التحديات وحالات عدم اليقين التي مرّ بها، أظهر الشعب اللبناني قدرةً لافتةً على الابتكار والصمود. وفي هذا السياق، يواصل رواد الأعمال، نساءً ورجالاً على حدٍ سواء، حمل المشعل في مسيرة الابتكار؛ إذ يؤسسون الشركات ويوفرون فرص العمل، ويبرهنون على أنّ الفكرة، متى اقترنت بالانضباط والعزيمة، قادرةٌ على إحداث تحوّل في المجتمع والإسهام في تحقيق التنمية الوطنية.

تحتلّ النساءُ موقعًا رائدًا بين أبرز المساهمين الديناميّين في المشهد الريادي اللبناني. إذ تعكس قيادتهن في مختلف القطاعات، من إدارة الأسواق المعقّدة إلى بناء مؤسسات مستدامة وصولاً إلى تعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي، حقيقةً ثابتةً تؤمن بها هذه الوزارة إيمانًا راسخًا: الاستثمار في تمكين المرأة اقتصاديًا هو استثمار استراتيجي في مستقبل لبنان. ونحن نؤمن الدور المحوري للهيئة الوطنية للمرأة اللبنانية في تحقيق هذه الرؤية، كما نفخر بالوقوف إلى جانبها كشريكٍ داعمٍ ومؤازرٍ في سبيل تمكين النساء وتعزيز التنمية الوطنية.

تشكّل حماية الملكية الفكرية جوهر ريادة الأعمال المستدامة. إذ لا تكتسب الفكرة قيمتها الاقتصادية الكاملة إلا عند تسجيلها وحمايتها وتأمينها قانونيًا. حين تسجّل رائدة الأعمال علامتها التجارية وتحمي اختراعها، فهي تحوّل مفهومها إلى أصل ملموسٍ ومعتزّف به قانونيًا؛ وهي تبني، عبر حماية اختراعها، أساسًا صلبًا يدعم النموّ ويجذب الاستثمار. إنّ حقوق الملكية الفكرية ليست مجرد إجراء شكليّ، بل هي من أقوى الأدوات التي يمتلكها أي رائد أعمال يسعى لبناء مشروع دائم ومؤثّر.

نتقدّم بخالص الشكر والتقدير لكلّ من الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، وشركة «صادر ومشاركوه» (محامون ومستشارون قانونيون)، وبرنامج تمكين المرأة في المشرق الذي ينفذه البنك الدولي بدعم من الحكومة الكندية والحكومة النرويجية، والمديرية العامة للاقتصاد والتجارة ومصلحة الملكية الفكرية على خبرتهم وجهودهم المتفانية في إعداد هذا الدليل. فقد أثمرت جهودهم المشتركة مصدرًا مهنيًا ذي قيمة حقيقية ودائمة لمجتمع ريادة الأعمال اللبناني.

تنطلق عملية التعافي الاقتصادي في لبنان من مبادرات رواد الأعمال الذين يستثمرون في أفكارهم ويحمون ابتكاراتهم ويُسهمون في صياغة اقتصادٍ وطنيٍّ أكثر ديناميكية وصلابة. وإلى كل رائدات ورواد الأعمال الذين يقرؤون هذه الصفحات، الإطار القانوني سندًا وداعمًا لكم. تلتزم هذه الوزارة دعمكم ومساندكم في كل خطوة نحو بناء مؤسساتٍ راسخة ومستدامة.

د. عامر البساط

وزير الاقتصاد والتجارة

التعريفات

الإسم	التعريف
النظام الأساسي	وثيقة وافق عليها جميع الشركاء أو المساهمين في الشركة، تُحدّد القواعد التي تنظم هيكلتها وإدارتها.
مجلس الإدارة	اللجنة التنفيذية المسؤولة عن الإشراف على أنشطة الشركة أو الكيان التجاري.
رأس المال	الموارد المالية أو الأصول المملوكة للشركة أو الكيان التجاري.
السجل التجاري	قسم تابع للمحكمة التجارية يعنى بتسجيل وإدراج جميع أنواع الكيانات التجارية.
اجتماع الجمعية العمومية	اجتماع يُعقد من قِبل الشركاء أو المساهمين في الشركة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالشركة أو الكيان التجاري.
الشريك	الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يمتلك حصصاً في شركة تضامن أو شركة محدودة المسؤولية.
المساهم	الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يمتلك أسهماً في شركة مساهمة.
الحصة	وحدة ملكية في شركة تضامن أو شركة محدودة المسؤولية.
السهم	وحدة ملكية في رأس مال شركة مساهمة.
رائد أعمال	الشخص الذي يؤسس مشروعاً تجارياً جديداً ويتحمّل الجزء الأكبر من المخاطر.
شركة ناشئة	مشروع تجاري حديث التأسيس أو شركة ناشئة تُقدّم منتجاً مبتكراً أو حلاً جديداً إلى السوق.
حقوق الملكية الفكرية	الانتاجات الإبداعية للعقل البشري، والتي تشمل الاختراعات، والأعمال الأدبية والفنية، والتصاميم، والرموز، والأسماء، والصور المستخدمة في الأنشطة التجارية.
علامة تجارية	علامة مميزة تُستخدم لتمييز سلع أو خدمات مشروع تجارية عن غيرها.
رئيس مجلس الإدارة	عضو مجلس الإدارة المنتخب من قِبل مجلس الإدارة، والمسؤول على الإشراف على إدارة الشركة.
مدير عام	الشخص المسؤول عن الإدارة اليومية للشركة.
مستثمر	شخص طبيعي أو معنوي يقوم بضح رأس المال في كيان تجاري بهدف تحقيق عوائد مالية.
الأصول	جميع ممتلكات الشخص الطبيعي أو المعنوي، والتي تحمل قيمة اقتصادية ويمكن استخدامها لتسوية الديون.
إفلاس	إجراء قانوني يُتخذ عند تعرّض شخص طبيعي أو معنوي في سداد ديونه التجارية.

الإسم	التعريف
إقامة	تصريح رسمي تصدره السلطات المختصة في بلد ما تمنح الأجنبي الحق في الإقامة على أراضيه.
إجازة عمل	تصريح رسمي يمنح الأجنبي الإذن القانوني للعمل في بلد ما.
صاحب الحق الاقتصادي	الشخص الطبيعي، سواء كان مقيماً في لبنان أو خارجه، الذي يمتلك أو يسيطر، بشكل مباشر أو غير مباشر، على الأنشطة التي يزاولها شخص طبيعي أو معنوي داخل الأراضي اللبنانية.
الجريدة الرسمية	صحيفة قانونية رسمية تصدرها الدولة، تُنشر فيها نصوص القوانين، والمراسيم، واللوائح، والمعاهدات، والإشعارات القانونية والإعلانات الرسمية.
المنطقة الحرة	منطقة مخصصة لاستقبال وتخزين البضائع دون إخضاعها للرسوم الجمركية.
وزارة الاقتصاد والتجارة	وزارة مختصة بالشؤون الاقتصادية، تُعنى بالتخطيط، والتنسيق والإشراف على مجالات التجارة والاقتصاد والتمويل.
وزارة الداخلية والبلديات	وزارة مختصة بالحفاظ على أمن الوطن وسلامة المواطنين، تتولى مسؤولية وضع وتنفيذ الإستراتيجيات الأمنية لحماية الأفراد والمجتمع من أي انتهاكات قانونية من قبل الخارجين عن القانون.
مزداد علني	إجراء قانوني يُنفَّذ بموجب أمر قضائي، يؤدي إلى بيع الأصول المحجوزة.
براءة ذمة	شهادة رسمية تصدرها هيئة عامة، تُفيد بإبراء ذمة الكيان التجاري من أي ضرائب أو غرامات مستحقة.
إشغال على سبيل التسامح	وثيقة رسمية يمنح بموجبها مالك العقار الحق لكيان تجاري معين في استخدام العقار دون مقابل كمقر أو عنوان رسمي له.

مقدمة

في ظل التطورات المستمرة التي يشهدها عالم الأعمال، أصبح الإمام بالجوانب القانونية أمراً ضرورياً لرواد الأعمال، والشركات الناشئة، والمؤسسات القائمة، ومن هذا المنطلق، تم إعداد هذا الدليل القانوني لتزويد جميع أصحاب المصلحة في قطاع الأعمال بالمعرفة الأساسية والأدوات العملية التي تمكّنهم من التعامل بفاعلية مع تعقيدات القضايا القانونية التي قد تواجههم، ويتناول الدليل مجالات جوهرية، تشمل مختلف أنواع المؤسسات والشركات العاملة في لبنان، فضلاً عن القضايا المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية وتعقيدها، كما يوفر إرشادات حول هياكل الشركات وآليات حماية الابتكارات والعلامات التجارية، مما يمنح القراء رؤى واضحة وتوجيهات عملية قابلة للتطبيق، ومن خلال تبسيط المفاهيم القانونية وتقديم حلول عملية، يمكّن هذا الدليل الشركات من التغلب على التحديات بثقة، وتعزيز نموها، وحماية مصالحها في سوق تنافسية.

يستند هذا الدليل إلى سنوات من الخبرة في العمل مع الشركات الناشئة ورواد الأعمال، ويقدم رؤى معمّقة تُعرض بأسلوب منهجي يسهل استيعابه وتطبيقه، كما يسلط الدليل الضوء على أفضل الممارسات في المجال، ويقدم نصائح عملية تمكّن الشركات ورواد الأعمال من مواجهة التحديات بفاعلية، وتجنب الأخطاء الشائعة.

تخضع المصاريف والرسوم الواردة في هذا الدليل للتحديث الدوري، وقد لا تعكس أحدث التعديلات عند الاطلاع عليها، لذلك، من الضروري التحقق من الرسوم والتكاليف السارية من خلال الجهات المختصة أو مقدّم الخدمات المعنيين قبل اتخاذ أي قرارات أو الشروع في أي إجراءات قانونية.

القسم الأول: الهيكل التنظيمي لرؤاد وراثيات الأعمال

لماذا يجب أن يكون لديك كيان قانوني لممارسة أعمالك التجارية؟

عند الشروع في تأسيس نشاط تجاري (شركة/مشروع تجاري)، يصبح من الضروري إنشاء كيان قانوني ملائم لممارسة الأعمال، ويضمن تأسيس كيان قانوني الامتثال التام للقوانين والأنظمة المحلية، ويوفر حماية للأصول الشخصية، لا سيما عند اختيار إنشاء شركة ذات مسؤولية محدودة، كما يساهم في تحديد الحقوق والالتزامات بين أصحاب الأعمال، ويفتح آفاقاً للحصول على التمويل، ويعزز المصداقية والثقة، مما يزيد من فرص جذب المستثمرين.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد «نموذج قانوني واحد يناسب جميع الأعمال»، بل يعتمد اختيار الكيان القانوني المناسب على طبيعة النشاط التجاري، وحجمه، وأهدافه المستقبلية، لذا، يُوصى بالاستعانة بالمختصين لضمان اختيار الكيان القانوني الأكثر ملاءمة لاحتياجاتك.

إذن، هل تفكر/ين في بدء نشاط تجاري (تأسيس شركة) في لبنان؟ ما هي الكيانات القانونية المتاحة لك؟

في لبنان، يمكن تسجيل النشاط التجاري وفقاً لأحد الكيانات القانونية التالية: (١) تاجر، (٢) مؤسسة تجارية، (٣) شركة، (٤) فرع لشركة، أو (٥) مكتب تمثيلي لشركة أجنبية، بالإضافة إلى ذلك، وبناءً على طبيعة النشاط التجاري، قد يكون من الممكن تأسيس تعاونية.

تتناول الأقسام التالية خصائص كل نوع من هذه الكيانات، مع تسليط الضوء على مزاياها وسلبياتها.

١. التاجر

١. الخصائص المطلوبة لتصبح تاجراً

يُعتبر أي شخص يزاول الأنشطة التجارية في لبنان تاجراً بموجب القانون اللبناني، سواء كان مسجلاً في السجل التجاري أم لا، وبالتالي، إذا كنت تمارس نشاطاً تجارياً في لبنان دون تأسيس كيان قانوني، فسيتم اعتبارك تاجراً بحكم القانون، مع ما يترتب على ذلك من آثار قانونية كاملة.

تجدر الإشارة إلى أن التاجر لا يتمتع بشخصية قانونية مستقلة أو بذمة مالية منفصلة عن نشاطه التجاري، مما يعني أنه يتحمل مسؤولية غير محدودة، حيث يكون مسؤولاً شخصياً عن جميع الديون والالتزامات المالية المترتبة على أعماله، وفي حال تعثر التاجر في سداد ديونه، يحق للدائنين الحجز على أصوله وممتلكاته الشخصية، بما في ذلك العقارات والسيارات والأثاث وغيرها، وبيعها في المزادات العلنية لاستيفاء مستحققاتهم المالية، وفي نهاية المطاف، يؤدي إفلاس النشاط التجاري إلى إفلاس التاجر شخصياً.

لهذا السبب، ونظراً لعدم استقرار بيئة الأعمال التجارية في لبنان، لا يُوصى بالتسجيل كتاجر، بل يُفضّل تأسيس شركات ذات المسؤولية المحدودة، لا سيّما مع ظهور شركات الشخص الواحد ذات المسؤولية المحدودة.

بالإضافة إلى ذلك، لا يُعدّ هذا النوع من الكيانات خياراً مناسباً لمن يسعون إلى جذب مستثمرين، نظراً لأن التاجر يعمل في إطار كيان فردي، مما يمنعه من ضمّ شركاء أو منحهم حصصاً في المشروع.



هذا لا يعني أنك لست بحاجة إلى رأس مال لإدارة نشاطك التجاري.

٢. هل يُشترط توفر حد أدنى لرأس المال للتسجيل

كتاجر؟

لا يُشترط حد أدنى لرأس المال للتسجيل كتاجر، كما لا يلزم السجل التجاري بإيداع أي مبلغ كرأس مال في أحد البنوك لإتمام إجراءات التسجيل.

٣. هل يجوز للأجنبي التسجيل كتاجر؟

يُمكن للأجنبي التسجيل كتاجر في لبنان، غير أنه يُحظر عليه مزاوله بعض الأنشطة، وتحديدًا تلك المتعلقة بامتلاك العقارات والتمثيل التجاري، كما يُشترط حصول التاجر الأجنبي على إقامة قانونية وإجازة في لبنان لإتمام عملية التسجيل كتاجر.

٤. المعلومات والمستندات المطلوبة للتسجيل كتاجر

يتعيّن على جميع التجار استكمال متطلبات التسجيل في السجل التجاري خلال مدة لا تتجاوز شهراً واحداً من تاريخ بدء مزاوله النشاط التجاري، ولا يُستثنى من هذا الالتزام إلا صغار التجار، مثل الباعة المتجولين.

يجب تقديم طلب التسجيل إلى السجل التجاري المختص وفقاً لموقع مزاوله النشاط التجاري، على أن يتضمّن المعلومات التالية:

- الاسم الكامل للتاجر، ومحل وتاريخ الميلاد، ورقم السجل المدني ومكانه، مرفقاً بصورة من بطاقة الهوية أو جواز السفر.
- الاسم التجاري الذي يعتمد عليه التاجر في ممارسة أنشطته التجارية.
- بيان مفصّل بالأنشطة التجارية التي يعتزم التاجر مزاولتها.
- عنوان مقر العمل، مرفقاً بنسخة من سند الملكية، عقد الإيجار وتصريح إشغال على سبيل التسامح.
- الاسم الكامل للمفوض بالتوقيع، والذي يكون عادةً التاجر نفسه.

٥. إجراءات التسجيل كتاجر في لبنان

لإتمام إجراءات التسجيل كتاجر، يتعيّن على مقدّم الطلب المثلول شخصياً أمام امين السجل التجاري للتوقيع على طلب التسجيل، أو يمكنه توقيعه أمام الكاتب العدل.

بعد ذلك، يقوم التاجر أو ممثله القانوني باستكمال إجراءات التسجيل لدى السجل التجاري، والتي تشمل سداد الرسوم المستحقة، وإصدار شهادة التسجيل والإذاعة التجارية.

٦. الرسوم القانونية المستحقة لتسجيل التاجر رسمياً

الوصف	المبلغ	مكان الدفع
رسم الطابع المالي رسم الطابع المالي	٣٤,٥٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية	وزارة المالية
رسوم نقابة المحامين في بيروت	٣٠ دولاراً	مكاتب نقابة المحامين في بيروت الواقعة ضمن المحاكم المختصة
أو رسوم نقابة المحامين في طرابلس 	١٨ دولاراً	أو مكاتب نقابة المحامين في طرابلس
الرسوم القضائية/المالية	١٩,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية	المحكمة المختصة
رسم طابع مالي لكل نسخة طبق الأصل من وثائق التأسيس	١٢٠,٠٠٠ ليرة لبنانية لكل وثيقة	طوابع في السجل التجاري
طوابع شهادة التسجيل الضريبي	٢٠,٠٠٠ ليرة لبنانية	طوابع في وزارة المالية

وكخطوة أخيرة، يتعيّن على التاجر، خلال مدة أقصاها شهران من تاريخ التسجيل في السجل التجاري، استخراج شهادة التسجيل الضريبي والحصول على رقم التعريف الضريبي من وزارة المالية.

٧. تطبيق ضريبة الدخل على التجار في لبنان

يُمكن للتجار في لبنان اختيار طريقة سداد ضريبة الدخل بناءً على «الربح الحقيقي» أو «الربح المقطوع»، في حال اعتماد التاجر طريقة الربح المقطوع، تُفرض ضريبة الدخل وفق معدلات تصاعديّة تتراوح بين ٤٪ و ٢١٪، وذلك استناداً إلى حجم الإيرادات المحققة.

في حال اختيار التاجر دفع الضريبة على أساس الربح الحقيقي، تُفرض ضريبة الدخل بنسبة ١٧٪ من صافي الربح المحقق.



يُطبّق هذا الإجراء فقط في حال تقديم الطلب من قِبَل محامٍ.

٢. المؤسسة التجارية

١. المؤسسة التجارية في لبنان

المؤسسة التجارية هي مشروع تجاري مملوك ومدار من قبل شخص طبيعي واحد، يُصنّف قانوناً كتاجر، وتسجيل المؤسسة التجارية، يتعين على مالكيها استكمال إجراءات تسجيله كتاجر في السجل التجاري وفقاً للأصول القانونية المعمول بها أولاً ثم تسجيلها كمؤسسة تجارية.

٢. خصائص المؤسسة التجارية

تتألف المؤسسة التجارية من نوعين من العناصر:

• العناصر المادية:

تشمل العناصر الملموسة والتي تتكوّن من المعدات اللازمة لمزاولة النشاط، مثل الآلات، والأدوات، والأثاث، وغيرها، فضلاً عن البضائع.

• العناصر غير المادية:

تتضمن العناصر غير الملموسة وهي: (١) الشهرة والزيائن، (٢) الموقع وحق الإيجار، (٣) اللوحة الإعلانية، (٤) الاسم التجاري، (٥) التراخيص والتصاريح، و(٦) حقوق الملكية الفكرية.

يمكن أن تخضع المؤسسة التجارية لعدة معاملات قانونية، مثل بيعها، أو رهن أصولها، أو المساهمة بها أو بجزء منها كحصة في رأس مال شركة، أو إخضاعها لنظام الإدارة الحرة بموجب عقد، بناءً عليها يستطيع مالك المؤسسة التجارية تأجيرها إلى طرف آخر يتولى إدارتها بصورة مستقلة، دون أن يتحمل المالك أي مسؤولية عن إدارتها.

يُشترط تسجيل جميع هذه المعاملات أصولاً وحسب الاقتضاء في السجل التجاري لضمان سريتها القانوني ونفاذها الكامل.

على غرار التاجر، لا تتمتع المؤسسة التجارية بشخصية قانونية أو ذمة مالية منفصلة عن المالك، وبالتالي، يتحمل مالك المؤسسة التجارية مسؤولية غير محدودة، ويكون مسؤولاً شخصياً عن جميع الديون والالتزامات المالية التي تترتب على نشاطها.

نظراً للمخاطر العالية التي تنطوي عليها بيئة الأعمال الحالية، لا يُوصى بالاعتماد على هذا النوع من المؤسسات.

٣. المعلومات والمستندات المطلوبة لتسجيل مؤسسة تجارية

يجب تقديم طلب التسجيل إلى السجل التجاري المختص وفقاً لموقع مزاولة النشاط التجاري، على أن يتضمّن المعلومات التالية:

- الاسم الكامل لمقدم الطلب، ومحل وتاريخ الميلاد، ورقم السجل المدني ومكانه، مرفقاً بصورة من بطاقة الهوية أو جواز السفر.
- الاسم التجاري الذي ستزاوّل المؤسسة التجارية بموجبه أعمالها.
- بيان مفصّل بالأنشطة التجارية التي تعتزم المؤسسة التجارية مزاولةها.
- عنوان مقر المؤسسة، مرفقاً بنسخة من سند الملكية وعقد الإيجار أو تصريح إشغال على سبيل التسامح.
- نسخة من شهادة التسجيل كتاجر.
- براءة ذمة صادرة عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

٤. إجراءات تسجيل المؤسسة التجارية

لتسجيل مؤسسة تجارية، يتعيّن على مالكيها أو ممثليها القانوني تقديم طلب التسجيل إلى السجل التجاري المختص، مرفقاً بجميع المستندات المطلوبة، وبعد استكمال المراجعة الرسمية والتحقق من استيفاء جميع الشروط والمستندات، يُكلّف القاضي التجاري كاتب المحكمة بإجراء معاينة ميدانية لمقر المؤسسة التجارية للتأكد من مباشرتها الفعلية لنشاطها، وبناءً على تقرير المعاينة، يُصدر القاضي قراره إما بقبول طلب التسجيل والموافقة عليه أو برفضه.

٥. الرسوم القانونية المستحقة لتسجيل المؤسسة التجارية رسمياً

الوصف	المبلغ	مكان الدفع
رسم الطابع المالي	٣٤,٥٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية	وزارة المالية
رسوم نقابة المحامين في بيروت	٢٠٠ دولاراً	مكاتب نقابة المحامين في بيروت في المحاكم
أو رسوم نقابة المحامين في طرابلس 	٣٠ دولاراً	أو مكاتب نقابة المحامين في طرابلس
رسوم المعاينة	يحددها القاضي المشرف على السجل التجاري	
الرسوم القضائية/المالية	١٩,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية	الرسوم القضائية/المالية
رسم طابع مالي على كل نسخة طبق الأصل من وثائق التأسيس	١٢,٠٠٠ ليرة لبنانية لكل وثيقة	طوابع في السجل التجاري
طوابع شهادة التسجيل الضريبي	٢٠,٠٠٠ ليرة لبنانية	طوابع في وزارة المالية

٦. تطبيق ضريبة الدخل على المؤسسة التجارية

يجوز للمؤسسة التجارية، على غرار التاجر، اختيار الخضوع للضريبة إما على أساس الربح الحقيقي أو الربح المقطوع.



يُطبّق هذا الشرط حصراً
في حال تقديم الطلب
بواسطة محامٍ.

٣. أنواع الشركات الرئيسية

في لبنان، تتوفر أنواع متعددة من الشركات لمزاولة الأنشطة التجارية، ويعتمد اختيار الشكل القانوني المناسب للنشاط التجاري على مجموعة من العوامل، منها عدد الشركاء أو المساهمين، وحجم رأس المال، وطبيعة الأنشطة المنوي ممارستها، وموقع ممارسة الأعمال التجارية، والنظام الضريبي المعتمد.

أكثر أنواع الشركات شيوعاً والمُوصى بها للاستخدام هي:

صفحة ١٧	١. الشركة المحدودة المسؤولية
صفحة ٢١	٢. الشركة المساهمة
صفحة ٢٤	٣. شركة الأوف شور (OFFSHORE)
صفحة ٢٧	٤. شركة الهولدينغ
صفحة ٣٠	٥. الشركة المدنية
صفحة ٣١	٦. فرع لشركة أجنبية
صفحة ٣٢	٧. المكتب التمثيلي لشركة أجنبية

أ. الشركة المحدودة المسؤولة (ش.م.م)

أ. خصائص الشركة المحدودة المسؤولة (ش.م.م)

كما يتضح من اسمها، تقتصر مسؤولية الشركاء في الشركة المحدودة المسؤولة على مقدار مساهمتهم في رأس المال، وبالتالي، لا يتحمل الشركاء أي مسؤولية عن ديون الشركة من أموالهم الشخصية، علاوة على ذلك، لا يُعتبر الشركاء في هذه الشركة تجاراً، وبالتالي لا يخضعون للالتزامات المترتبة على التاجر.

ب. عدد الشركاء المطلوب لتأسيس شركة محدودة المسؤولة

يمكن تأسيس شركة محدودة المسؤولة من شريك واحد إلى عشرين شريكاً، وفي حالة وفاة أحد الشركاء، يجوز لورثته أو ورثتها الحق في الحل محلله في الشركة، شرط أن ينص النظام الأساسي أو عقد الشركاء على ذلك، وفي هذه الحالة، يمكن أن يصل عدد الشركاء إلى ٣٠ شريكاً كحد أقصى.

ج. الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لتأسيس شركة محدودة المسؤولة

يبلغ الحد الأدنى لرأس مال الشركة المحدودة المسؤولة ٥,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية (خمسة ملايين ليرة لبنانية)، ويجب إيداعه في أحد البنوك قبل إجراء تسجيل الشركة، ويجب أن يُقسم رأس المال إلى حصص متساوية، ويتعين على الشركاء سداد قيمتها بالكامل عند التأسيس.

في حال تجاوز رأس مال الشركة مبلغ ٣,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية (ثلاثون مليون ليرة لبنانية)، يصبح تعيين مدقق حسابات أمراً إلزامياً.

د. هل يحق للأجنبي أن يكون شريكاً في شركة محدودة

المسؤولة؟

بشكل عام، لا توجد قيود على مشاركة الأجانب في شركة محدودة المسؤولة، إلا أنه في بعض القطاعات المنظمة قد تفرض متطلبات خاصة بشأن الحد الأدنى لنسبة الحصص الواجب امتلاكها من قبل لبنانيين.

هـ. هل تخضع الأنشطة التي تمارسها الشركة المحدودة المسؤولة لأي قيود قانونية؟

يجوز لشركة محدودة المسؤولة مزاوله جميع الأنشطة التجارية، باستثناء الأعمال المصرفية، والتمويل، والتأمين أو النقل الجوي المنظم.

و. إدارة الشركة المحدودة المسؤولة

تُدار الشركة المحدودة المسؤولة بواسطة مدير أو أكثر، سواء كانوا من الشركاء أو من خارجهم، ويتم تعيينهم لفترة محددة أو غير محددة، يجوز أن يكون المدير أو المديرين لبنانيين أو أجانب، بشرط أن يحصل المدير الأجنبي على إقامة وإجازة عمل سارية المفعول.




على الرغم من أن القانون يسمح بذلك، قد تواجه الملكية الأجنبية الكاملة لشركة بعض التحديات، من أبرزها رفض البنوك فتح حسابات للشركات المملوكة بالكامل من قبل الأجانب.


ز. أنواع اجتماعات الجمعية العمومية ودور كل منها

في الشركة المحدودة المسؤولة، توجد ثلاثة أنواع من اجتماعات الجمعية العمومية:

• الجمعية العمومية التأسيسية:

يُعقد اجتماع الجمعية العمومية التأسيسية مرة واحدة عند تأسيس الشركة، وذلك لتأكيد إتمام جميع إجراءات التسجيل، ويمكن لهذه الجمعية أيضاً تعيين المدير أو المديرين إذا لم يتم تعيينهم في النظام الأساسي، وتحديد صلاحياتهم ومسؤولياتهم. 


• الجمعية العمومية العادية:

تعقد مرة واحدة على الأقل في القسط السنوي المالية للمصادقة على صحة حسابات الشركة، ومناقشة الموضوعات الأخرى ذات الصلة، وتتخذ قرارات اجتماع الجمعية العمومية العادية بنصاب قانوني لا يقل عن 50% من رأس مال الشركة،  وإذا لم يتحقق هذا النصاب، ولم ينص النظام الأساسي للشركة على خلاف ذلك، يتم دعوة الشركاء أو استشارتهم مرة أخرى، وتصدر القرارات بأغلبية الأصوات، بغض النظر عن النصاب الممثل لرأس المال.

في شركات الشخص الواحد، يتعين على هذا الشريك أن يوقع منفرداً على قرارات اجتماعات الجمعية العمومية.

• الجمعية العمومية غير العادية:

تعقد اجتماعات الجمعية العمومية غير العادية لاتخاذ قرارات مهمة مثل تعديل النظام الأساسي، وقبول شركاء جدد، وزيادة رأس مال الشركة، وتحويل الشركة إلى شركة مساهمة، وما إلى ذلك.

تتخذ قرارات الجمعية العمومية غير العادية بموافقة أغلبية الشركاء الذين يمثلون ما لا يقل عن ثلاثة أرباع (3/4) رأس المال، وتستلزم بعض القرارات الحصول على إجماع، مثل قرارات تغيير جنسية الشركة، أو إلزام الشركاء بزيادة مساهماتهم أو التزاماتهم. 



يُوصى دائماً بتعيين المدير في اجتماع الجمعية العمومية التأسيسية بدلاً من تعيينه بموجب النظام الأساسي، وذلك لأن تعيين المدير بموجب النظام الأساسي يتطلب تعديل النظام في حال الحاجة لتغييره أو استبداله، وهذا التعديل يستلزم تحقيق نصاب قانوني أعلى، بالإضافة إلى ضرورة الحصول على براءة ذمة من الصندوق الوطني لتسجيل التغيير.



يجوز للشركاء الاتفاق في النظام الأساسي على نسبة مئوية أخرى للنصاب القانوني واتخاذ القرارات، بشرط ألا تقل هذه النسبة عن 50%.



يجوز للشركاء الاتفاق على تحديد الأغلبية اللازمة لبعض القرارات، كما يمكنهم النص على قرارات أخرى تتطلب الإجماع.

ج. المعلومات المطلوبة من الشركاء لبدء عملية التأسيس

للمضي قدماً في إجراءات تأسيس الشركة، يجب تقديم المعلومات التالية:

- أ. أسماء الشركاء وتوزيع الحصص بينهم وفقاً لمساهمتهم في رأس مال الشركة، ويُطلب تقديم نسخ من بطاقات هوية الشركاء أو جوازات سفرهم.
- ب. اسم الشركة: يجب أن يكون اسم الشركة فريداً، وألا يكون مشابهاً بشكل ملتبس لأسماء تجارية أو علامات تجارية أخرى لأطراف ثالثة، لتجنب أي نزاع حول اسم الشركة.
- ج. المصرف: المصرف الذي سيتم إيداع رأس مال الشركة فيه. بعد تسجيل الشركة، يمكن فتح حسابات إضافية في مصارف أخرى.
- د. مركز الشركة: يمكن أن يكون مركز أو عنوان التسجيل مملوكاً لأحد الشركاء أو لأحد أقاربهم من الدرجة الأولى، أو يجوز استئجاره، ويُحدد السجل التجاري المختص لتسجيل الشركة استناداً إلى مركزها وفقاً للمحافظة التي تقع ضمن نطاقها، وسيُطلب تقديم نسخة من سند الملكية أو عقد الإيجار أو تصريح الإشغال الممنوح على سبيل التسامح.
- هـ. اسم المدير (أو المديرين) مع تحديد صلاحياته واختصاصاته.
- و. اسم المحامي المكلف بعملية التسجيل، مرفقاً بنسخة من بطاقة انتسابه إلى نقابة المحامين في لبنان.
- ز. اسم مدقق الحسابات، إذا لزم الأمر، ويجب تقديم نسخة من بطاقة هويته مرفقة بنسخة من بطاقة انتسابه إلى نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان.

ط. المستندات والوثائق اللازمة للتأسيس التي يقوم محامي/ة الشركة بإعدادها

استناداً إلى كافة المعلومات والوثائق المقدّمة من الموكل، يتعين على محامي الشركة إعداد المستندات التالية اللازمة لإتمام عملية تسجيل الشركة:

- النظام الأساسي أو النظام الداخلي: يتضمن النظام الأساسي أو النظام الداخلي القواعد والانظمة التي تحكم أعمال الشركة، ويجب توقيعه من قبل جميع الشركاء أو ممثليهم القانونيين أمام الكاتب العدل.
- طلب التسجيل: يُوجّه إلى السجل التجاري المختص، متضمناً ملخصاً تفصيلياً عن الشركة، ويجب أن يوقع من قبل محامي الشركة.
- محضر اجتماع الجمعية العمومية التأسيسية: يجب توقيعه من قبل جميع الشركاء.
- الإذاعة التجارية: وثيقة تحدد اسم المدير أو المديرين، وصلاحياتهم، وتواقيعهم، ويجب توقيعها من قبل المدير (أو المديرين).
- طلب فتح حساب مصرفي: يُقدّم إلى المصرف لفتح حساب باسم الشركة قيد التأسيس، ويتضمن أسماء الشركاء، وحصصهم في رأس المال، وعدد الحصص التي يمتلكها كل شريك. ويجب توقيعها من قبل جميع الشركاء.
- استثمارة صاحب الحق الاقتصادي: تحدد الشخص الذي يمتلك الحق الاقتصادي النهائي في الحصص، ويجب أن يوقع كل شريك على الاستثمار الخاصة به.

ي. خطوات عملية لتأسيس الشركة وتسجيلها

- التوقيع على النظام الأساسي: يلتزم الشركاء بالتوقيع على النظام الأساسي أمام الكاتب العدل مع مراعاة سداد رسم الطابع المالي، وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة (5) أيام من تاريخ التوقيع.
- موافقة المصرف: يُقدّم النظام الأساسي إلى المصرف إلى جانب جميع مستندات ووثائق التأسيس الأخرى لمراجعتها والموافقة عليها تمهيداً لفتح الحساب المصرفي للشركة «قيد التأسيس»، وبعد فتح الحساب، يتعين على المصرف إصدار كتاب يؤكد عملية فتح الحساب المصرفي وإيداع الشركاء لرأس مال الشركة.



يُوصى بتجنب توزيع

الحصص بنسبة ٥٠٪

- ٥٠٪، حيث قد يؤدي

ذلك إلى نشوء خلافات

وصعوبة في اتخاذ القرارات

في كثير من الأحيان.

يُوصى بإبرام عقد شراكة

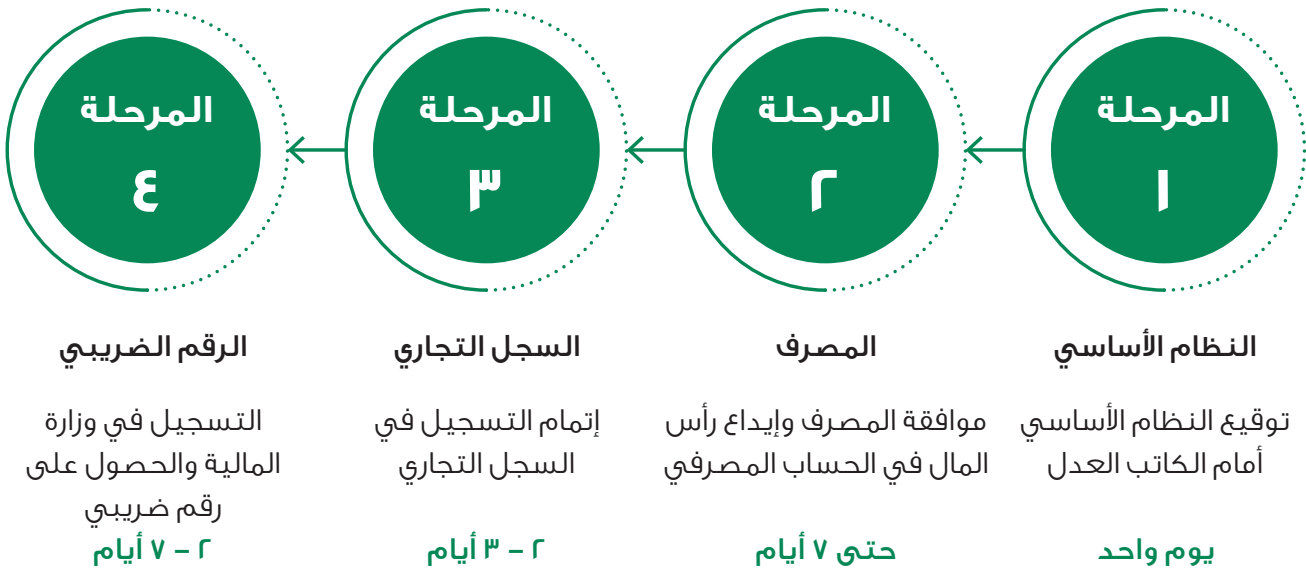
يحدد بشكل واضح حقوق

والتزامات كل شريك.

- التسجيل في السجل التجاري: بعد استلام كتاب تأكيد إيداع رأس المال، يقوم المحامي بمباشرة بإجراءات التسجيل في السجل التجاري المختص، والتي تشمل سداد رسوم التسجيل والرسوم القضائية، والحصول على نسخ مصدّقة من مستندات التأسيس المطابقة للأصل من السجل التجاري، كما يحصل المحامي على شهادة تسجيل الشركة الصادرة عن السجل التجاري، والتي تتضمن رقم التسجيل وتاريخه.
- التسجيل في وزارة المالية: يجب على الشركة استكمال إجراءات التسجيل لدى وزارة المالية خلال مدة لا تتجاوز شهرين (٢) من تاريخ تسجيلها في السجل التجاري، للحصول على شهادة التسجيل الضريبي والرقم الضريبي، ويمكن تنفيذ هذا الإجراء إما من قبل الشركة نفسها أو من خلال مدقق حساباتها أو محاميها.

ك. المدة الزمنية المتوقعة لإتمام عملية تسجيل الشركة بالكامل

الشكل ١: المراحل والمدة الزمنية لتسجيل شركة محدودة المسؤولية



ل. الرسوم الرسمية لتسجيل شركة محدودة المسؤولية

الوصف	المبلغ	مكان الدفع
رسوم الكاتب العدل	قد تختلف الرسوم من كاتب عدل لآخر.	مكتب الكاتب العدل
رسم الطابع المالي	١٨,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية + ١٠٠/٤ من رأس مال الشركة	مكتب الكاتب العدل أو وزارة المالية
رسوم نقابة المحامين في بيروت	٢٠٠ دولار	مكاتب نقابة المحامين في المحاكم في بيروت
أو نقابة المحامين في طرابلس	١٠٠ دولار	أو مكاتب نقابة المحامين في طرابلس
المحكمة المختصة	١٨,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية	المحكمة المختصة
رسم طابع مالي على كل نسخة طبق الأصل مصدقة من وثائق التأسيس	١٢٠,٠٠٠ ليرة لبنانية لكل وثيقة	طوابع في السجل التجاري
طوابع شهادة التسجيل الضريبي	٢٠,٠٠٠ ليرة لبنانية	طوابع في وزارة المالية

م. معدل الضريبة المطبق على الشركات المحدودة المسؤولة

تخضع الشركة المحدودة المسؤولة لضريبة بنسبة ١٧٪ تُطبق على صافي الأرباح التي تحققها الشركة، كما سيخضع توزيع الأرباح على الشركاء لضريبة بنسبة ١٠٪.

ن. هل يحق للشريك بيع حصصه في الشركة المحدودة المسؤولة؟

الحصص في الشركات المحدودة المسؤولة غير قابلة للتداول بحرية، ويُسمح بالتنازل عن الحصص بين الشركاء، إلا أن التنازل إلى أطراف ثالثة (الغير) يخضع لحق الأفضلية الذي يتمتع به الشركاء، كما يتطلب بيع الحصص إلى أطراف ثالثة الحصول على موافقة مُسبقة من الشركاء، ويشترط أن يكون التصويت لصالح البيع بنسبة ثلاثة أرباع رأس المال كحد أدنى.

الخلاصة

نوع الشركة: شركة محدودة المسؤولة			
مدير واحد أو أكثر	الإدارة	محدودة	المسؤولية القانونية
جائزة	الملكية الأجنبية	٥,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية	الحد الأدنى من رأس المال
١٧٪ على صافي الأرباح	الضرائب	٢٠ - ١	عدد الشركاء
١٠٪ على توزيع الأرباح		يمنع عليها ممارسة بعض الأنشطة	النشاط

٢. الشركة المساهمة

أ. خصائص الشركة المساهمة

تقتصر مسؤولية المساهمين في الشركة المساهمة على حدود مساهماتهم في رأس المال فقط، ولا يتحمل المساهمون أي مسؤولية عن ديون الشركة من أموالهم الخاصة، كما لا يُعتبر المساهمون تجاراً، وبالتالي لا يخضعون للالتزامات المرتبطة بالتجار.

يمكن للشركة أن تفتح باب الاكتتاب للجمهور، وفي هذه الحالة، يُطلب من المساهمين نشر تفاصيل الدعوة للاكتتاب في الجريدة الرسمية بالإضافة إلى نشرها في صحيفة يومية محلية وصحيفة اقتصادية.

ب. عدد المساهمين المطلوب لتأسيس شركة مساهمة

يجب أن يتألف عدد المساهمين من ثلاثة (٣) مساهمين كحد أدنى، ولا يوجد حد أقصى لعدد المساهمين.

ج. الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لتأسيس شركة مساهمة

يبلغ الحد الأدنى لرأس مال الشركة المساهمة ٣,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل (ثلاثون مليون ليرة لبنانية)، ويجب إيداع ثلث رأس المال على الأقل في أحد المصارف قبل تسجيل الشركة، كما يجب تقسيم رأس المال إلى أسهم متساوية.

د. هل يحق للأجنبي أن يكون شريكاً في شركة مساهمة؟

بشكل عام، لا توجد قيود على مشاركة الأجانب في شركة مساهمة، إلا أن بعض القطاعات المنظمة قد تفرض متطلبات خاصة بشأن الحد الأدنى لنسبة الحصص الواجب امتلاكها من قِبَل لبنانيين.

هـ. هل تخضع الأنشطة التي تمارسها الشركة المساهمة لأي قيود قانونية؟

يمكن للشركة المساهمة ممارسة أي نشاط تجاري دون قيود، لكن بعض الأنشطة قد تتطلب الحصول على إذن مسبق أو ترخيص من السلطات المعنية، أو قد تشترط توفر رأس مال أعلى.

و. إدارة الشركة المساهمة

تُدار الشركة المساهمة بواسطة مجلس إدارة يتكون من ثلاثة (٣) أعضاء كحد أدنى واثنى عشر (١٢) عضواً كحد أقصى، برئاسة رئيس مجلس الإدارة و/أو المدير العام الذي يُنتخب من قبل مجلس الإدارة، ويجوز انتخاب أعضاء المجلس من بين المساهمين في الشركة أو من خارجها.

ز. أنواع اجتماعات الجمعية العمومية ودور كل منها

يُرجى الرجوع إلى هذا القسم في الشركة المحدودة المسؤولة (ص ١٨).

ح. المعلومات المطلوبة من المساهمين لبدء عملية التأسيس

للمضي قدماً في إجراءات تأسيس الشركة، يجب تقديم المعلومات التالية:

- أسماء المساهمين مع توزيع الحصص بينهم وفقاً لمساهمتهم في رأس مال الشركة، ويُطلب تقديم نسخ من بطاقات هوية المساهمين أو جوازات سفرهم.
- اسم الشركة: يجب أن يكون اسم الشركة فريداً، وألا يكون مشابهاً بشكل ملتبس لأسماء تجارية أو علامات تجارية أخرى لأطراف ثالثة، لتجنب أي نزاع حول اسم الشركة.
- المصرف: المصرف الذي سيتم إيداع رأس مال الشركة فيه، بعد تسجيل الشركة، يمكن فتح حسابات إضافية في مصارف أخرى.
- مركز الشركة: يمكن أن يكون مركز الشركة مملوكاً من أي من المساهمين أو أي من أقاربهم من الدرجة الأولى، أو يجوز استئجاره، يحدد السجل التجاري المختص لتسجيل الشركة استناداً إلى مركزها وفقاً للمحافظة التي تقع ضمن نطاقها، كما سيُطلب تقديم نسخة من سند الملكية وعقد الإيجار أو تصريح الإشغال الممنوح على سبيل التسامح.
- أسماء أعضاء مجلس الإدارة، رئيس مجلس الإدارة و/أو المدير العام.
- اسم المحامي المكلف بعملية التسجيل، مرفقاً بنسخة من بطاقة انتسابه إلى نقابة المحامين.
- اسم مدقق الحسابات، بالإضافة إلى نسخة من هويته ونسخة من بطاقة انتسابه إلى نقابة خبراء المحاسبة المجازين.

ط. المستندات والوثائق اللازمة للتأسيس التي يقوم محامي/ة الشركة بإعدادها

استناداً إلى كافة المعلومات والوثائق المقدّمة من الموكل، يتعين على محامي الشركة إعداد المستندات التالية اللازمة لإتمام عملية تسجيل الشركة:

- النظام الأساسي أو النظام الداخلي: يتضمن النظام الأساسي أو النظام الداخلي القواعد والأنظمة التي تحكم أعمال الشركة، ويجب توقيع هذه الوثيقة من قبل جميع المساهمين أو ممثليهم القانونيين أمام الكاتب العدل.
- طلب التسجيل: يُوجّه إلى السجل التجاري المختص، متضمناً ملخصاً تفصيلياً عن الشركة، ويجب توقيعه من قبل محامي الشركة.
- محضر اجتماع الجمعية العمومية التأسيسية: يجب توقيعه من قبل جميع المساهمين.
- الإذاعة التجارية: تتضمن اسم رئيس مجلس الإدارة و/أو المدير العام، وصلاحياتهم، ومدة تعيينهم، وتواقيعهم، ويجب توقيعها من قبل رئيس مجلس الإدارة و/أو المدير العام.
- طلب فتح حساب مصرفي: يُقدّم إلى المصرف لفتح حساب مصرفي باسم الشركة قيد التأسيس، ويشمل توضيحاً لأسماء المساهمين، ومساهمتهم في رأس المال، وعدد الأسهم التي يمتلكها كل مساهم، ويجب توقيعه من قبل جميع المساهمين.
- صاحب الحق الاقتصادي: يجب على كل مساهم توقيع استمارة صاحب الحق الاقتصادي الخاصة به/بها.

ي. خطوات عملية لتأسيس الشركة وتسجيلها

- توقيع النظام الأساسي: يجب على المؤسسين توقيع النظام الأساسي أمام الكاتب العدل.
- موافقة المصرف: يُقدّم النظام الأساسي إلى المصرف إضافة إلى جميع مستندات ووثائق التأسيس الأخرى لمراجعتها والموافقة عليها تمهيداً لفتح الحساب المصرفي للشركة «قيد التأسيس»، بعد فتح الحساب، يتعين على المصرف إصدار كتاب يؤكد عملية فتح الحساب وإيداع رأس مال الشركة أو ثلثه على الأقل من قبل المؤسسين.
- التسجيل في السجل التجاري: بعد استلام كتاب تأكيد إيداع رأس المال، يقوم المحامي بالمباشرة بإجراءات التسجيل في السجل التجاري المختص، والتي تشمل سداد رسوم التسجيل والرسوم القضائية، والحصول على نسخ مصدّقة من مستندات التأسيس المطابقة للأصل من السجل التجاري، كما يحصل المحامي على شهادة تسجيل الشركة الصادرة عن السجل التجاري، والتي تتضمن رقم التسجيل وتاريخه.
- التسجيل في وزارة المالية: يجب على الشركة استكمال إجراءات التسجيل لدى وزارة المالية خلال مدة لا تتجاوز شهرين (٢) من تاريخ تسجيلها في السجل التجاري، للحصول على شهادة التسجيل الضريبي والرقم الضريبي، ويمكن تنفيذ هذا الإجراء إما من قبل الشركة نفسها أو من خلال مدقق حساباتها أو محاميها.

ك. المدة الزمنية المتوقعة لإتمام عملية تسجيل الشركة بالكامل

يرجى الرجوع إلى هذا القسم في الشركة المحدودة المسؤولة (ص ٢٠).

ل. الرسوم الرسمية لتسجيل شركة مساهمة

الوصف	المبلغ	مكان الدفع
رسوم الكاتب العدل	٤٦,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية +٤/١٠٠٠ من رأس مال الشركة	مكتب الكاتب العدل أو وزارة المالية
رسم الطابع المالي	لا يوجد	تعفى الشركات الجديدة من رسم الطابع المالي على رأس المال، وفقاً لأحكام قانون الموازنة العامة لسنة ٢٠٢٤.
رسوم نقابة المحامين في بيروت	٢٠٠ دولار	مكاتب نقابة المحامين في المحاكم في بيروت
أو نقابة المحامين في طرابلس	٢٠٠ دولار	أو مكاتب نقابة المحامين في طرابلس
الرسوم القضائية/المالية	٣٠,٠٠٠,٠٠٠ - ٣٥,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية	المحكمة المختصة
رسم طابع مالي على نسخة طبق الأصل مصدقة من وثائق التأسيس	١٢,٠٠٠ ليرة لبنانية لكل وثيقة	طوابع في السجل التجاري
طوابع شهادة التسجيل الضريبي	٢,٠٠٠ ليرة لبنانية	طوابع في وزارة المالية

م. معدل الضريبة المعمول به على الشركة المساهمة

تخضع الشركة المساهمة لضريبة بنسبة ١٧٪ تُطبق على صافي الأرباح التي تحققها الشركة، عند توزيع الأرباح على المساهمين، يخضع هذا التوزيع لضريبة بنسبة ١٠٪.

ن. هل يحق للمساهمة/ بيع أسهمه/ أسهمها في الشركة المساهمة؟

تُعتبر أسهم الشركة المساهمة قابلة للتداول بحرية، ومع ذلك، قد ينص النظام الأساسي أو العقود المبرمة بين المساهمين على حق الأفضلية، مما يمنح المساهمين الآخرين أولوية شراء الأسهم المعروضة للبيع بنفس الشروط المقدّمة للأطراف الثالثة.

س. هل تتطلب بعض الأنشطة الحصول على تراخيص خاصة من الجهات المختصة؟

تستلزم بعض الأنشطة الحصول على تراخيص أو موافقات مسبقة من الجهات المختصة، فعلى سبيل المثال، تحتاج المطاعم إلى ترخيص صادر عن وزارة السياحة، بينما تتطلب الصيدليات والمراكز الطبية الحصول على تراخيص من وزارة الصحة العامة، ويجب على المصارف والمؤسسات المالية الحصول على ترخيص من مصرف لبنان.

الخلاصة

نوع الشركة: شركة مساهمة			
المسؤولية القانونية	محدودة	الإدارة	مجلس إدارة
الحد الأدنى من رأس المال	٣,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية	الملكية الأجنبية	جائزة
عدد المساهمين	٣ كحد أدنى	الضرائب	١٧٪ على صافي الأرباح ١٠٪ على توزيع الأرباح
النشاط	جميع أنواع الأنشطة		

٣. شركة أوف شور

أ. خصائص الشركة الأوف شور

تُعدّ شركة الأوف شور في لبنان نموذجاً مثالياً للشركات التي تمارس أنشطتها خارج لبنان أو ضمن المناطق الحرة اللبنانية، حيث تتيح لها القوانين إمكانية مزاولة مجموعة واسعة من الأنشطة التجارية مع فرض ضرائب منخفضة، بغض النظر عن حجم المبيعات أو الأرباح، وعلى الرغم من تسجيلها في لبنان، إلا أن عملياتها تقتصر على المناطق الحرة أو الأسواق الخارجية، ما يجعلها خياراً استثمارياً جذاباً، نظراً للقوانين اللبنانية الداعمة والنظام الاقتصادي المرن.

ب. عدد المساهمين المطلوب لتأسيس شركة أوف شور

يجوز تأسيس الشركة بواسطة مساهم واحد فقط، كما يمكن أن تكون مملوكة بالكامل للأجانب، وتقتصر مسؤولية المساهمين على حدود مساهمتهم في رأس مال الشركة.

ج. الحد الأدنى لرأس مال شركة الأوف شور

يبلغ الحد الأدنى لرأس مال شركة الأوف شور ٣,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل (ثلاثون مليون ليرة لبنانية)، حيث يجب إيداع ثلث رأس المال على الأقل في أحد المصارف قبل تسجيل الشركة، كما يجب تقسيم رأس المال إلى أسهم متساوية.

يمكن تحديد رأس مال الشركة بعملة أجنبية، وفي هذه الحالة يُشترط أن تسجل حساباتها بنفس العملة الأجنبية التي تم تحديد رأس المال بها.



في الواقع، قد تتردد المصارف اللبنانية في فتح حسابات مصرفية لهذه الشركات إذا كانت مملوكة بالكامل لأجنب، نظرًا للمخاوف المتعلقة بتبويض الأموال (غسل الأموال).

د. هل يحق للأجنبي أن يكون مساهماً في شركة أوف شور؟

بشكل عام، لا توجد قيود على المشاركة الأجنبية في شركة الأوف شور.

هـ. هل تخضع الأنشطة التي تمارسها شركة الأوف شور لأي قيود قانونية؟

بموجب القوانين اللبنانية، يقتصر نشاط شركات الأوف شور على ما يلي:

- التفاوض وتوقيع العقود والاتفاقات بشأن عمليات وصفقات يجري تنفيذها خارج الأراضي اللبنانية، وتعود لاموال موجودة في الخارج او في المناطق الجمركية الحرة.
- ادارة شركات ومؤسسات محصور نشاطها خارج لبنان انطلاقاً من لبنان وتصدير الخدمات المهنية والادارية والتنظيمية وخدمات وبرامج المعلوماتية بكل انواعها الى مؤسسات مقيمة خارج لبنان وبناءً لطلب تلك المؤسسات.
- عمليات التجارة الخارجية المثلثة او المتعددة الاطراف الجارية خارج لبنان، ولجل ذلك يمكن لشركات الأوف شور اجراء التفاوض، وتوقيع العقود، وشحن البضائع، واعادة اصدار الفواتير لاعمال وعمليات خارج لبنان، او من المناطق الجمركية الحرة في لبنان واليها ويشمل ذلك استعمال التسهيلات المتوافرة في المناطق الجمركية الحرة في لبنان لتخزين البضائع المستوردة بغاية اعادة تصديرها.
- القيام باعمال ونشاطات النقل البحري.
- تملك اسهم وحصص وسندات ومشاركات في مؤسسات وشركات اجنبية غير مقيمة، واقراض المؤسسات غير المقيمة التي تملك شركة الأوف شور اكثر من ٢٠٪ من رأسمالها.
- تملك و/أو الانتفاع من حقوق عائدة لوكالات مواد وبضائع وتمثيل لشركات اجنبية في اسواق خارجية.
- فتح فروع ومكاتب تمثيل في الخارج.
- بناء واستثمار وادارة وتملك المشاريع الاقتصادية كافة باستثناء المحظورات الواردة في المادة الثانية من المرسوم الاشتراعي رقم ٤٦ تاريخ ١٩٨٣/٠٦/٢٤ وتعديلاته.
- فتح الاعتمادات والاقتراض لتمويل العمليات والنشاطات المشار اليها اعلاه من مصارف ومؤسسات مالية مقيمة في لبنان او في الخارج.
- استئجار المكاتب في لبنان وتملك العقارات اللازمة لنشاطها، مع مراعاة قانون تملك الاجانب لحقوق عينية عقارية في لبنان.

و. إدارة شركة الأوف شور

حيث إن شركة الأوف شور تُؤسس كشركة مساهمة، فإن إدارتها تخضع لنفس القواعد التي تنظم إدارة الشركات المساهمة في لبنان (يُرجى الرجوع إلى الصفحة ٢٢).

ز. أنواع اجتماعات الجمعية العمومية ودور كل منها

كما هو الحال في الشركات المساهمة (يُرجى الرجوع إلى الصفحة ٢٢).

ح. المعلومات المطلوبة من المساهمين لبدء عملية التأسيس

كما هو الحال في الشركات المساهمة (يُرجى الرجوع إلى الصفحة ٢٢).

ط. المستندات والوثائق اللازمة للتأسيس التي يقوم محامي/ة الشركة بإعدادها

كما هو الحال في الشركات المساهمة (يُرجى الرجوع إلى الصفحة ٢٢).

ي. خطوات عملية لتأسيس الشركة وتسجيلها

كما هو الحال في الشركات المساهمة (يُرجى الرجوع إلى الصفحة ٢٣).

ك. المدة الزمنية المتوقعة لإتمام عملية تسجيل الشركة بالكامل

كما هو الحال في الشركات المساهمة (يُرجى الرجوع إلى الصفحة ٢٣).

ل. الرسوم الرسمية لتسجيل شركة الأوف شور

الوصف	المبلغ	مكان السداد
رسوم الكاتب العدل	٤٦,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية + + ١٠٠/٤ من رأس مال الشركة	مكتب الكاتب العدل أو وزارة المالية
رسم الطابع المالي	لا يوجد	تعفى الشركات الجديدة من رسم الطابع المالي على رأس المال، وفقاً لأحكام قانون الموازنة العامة لسنة ٢٠٢٤.
رسوم نقابة المحامين في بيروت أو نقابة المحامين في طرابلس	٢٠٠ دولار ٢٠٠ دولار	مكاتب نقابة المحامين في المحاكم في بيروت أو مكاتب نقابة المحامين في طرابلس
الرسوم القضائية/المالية	٣,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية	المحكمة المختصة
رسم طابع مالي على كل نسخة طبق الأصل من وثائق التأسيس	١٢٠,٠٠٠ ليرة لبنانية لكل وثيقة	طوابع في السجل التجاري
طوابع شهادة التسجيل الضريبي	٢٠,٠٠٠ ليرة لبنانية	طوابع في وزارة المالية

م. المزايا الضريبية لشركات الأوف شور**١. تعفى شركات الأوف شور من:**

- الضريبة على الأرباح.
- الضريبة على توزيع الأرباح.
- رسم الطابع المالي على العقود الخارجية الموقعة في لبنان.

٢. تخضع شركات الأوف شور لما يلي:

- ضريبة سنوية ثابتة قدرها ٥,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية (خمسين مليون ليرة لبنانية).
- ضريبة بنسبة ١٠٪ على الأرباح المحققة من بيع الأصول الثابتة في لبنان.
- ضريبة الدخل على رواتب اجرائها العاملين في لبنان.

ن. هل يحق للمساهمة/ بيع أسهمه/أسهمها في شركة الأوف شور؟

كما هو الحال في الشركات المساهمة (يُرجى الرجوع إلى الصفحة ٢٤).

الخلاصة

نوع الشركة: شركة أوف شور			
المسؤولية القانونية	محدودة	الإدارة	مجلس الإدارة
الحد الأدنى من رأس المال	٣,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية	الملكية الأجنبية	جائزة
عدد المساهمين	١ كحد أدنى	الضرائب	ضريبة ثابتة مقدارها ٥,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية
النشاط	خارج لبنان		

٤. الشركة الهولدينغ / القابضة

أ. خصائص الشركة الهولدينغ

تُعتبر الشركة الهولدينغ كياناً قانونياً يُؤسس بغرض تملك وإدارة وتمويل الشركات التابعة أو المرتبطة بها، سواء في لبنان أو في الخارج، ويُحظر عليها ممارسة الأنشطة والمعاملات التجارية المباشرة، كما تحظى الشركات الهولدينغ في لبنان بامتيازات ضريبية خاصة.

ب. عدد المساهمين المطلوب لتأسيس شركة هولدينغ

يُشترط لتأسيس شركة هولدينغ ألا يقل عدد المساهمين عن ثلاثة (٣) مساهمين، دون وجود حد أقصى لعدددهم.

ج. الحد الأدنى لرأس مال الشركة الهولدينغ

يبلغ الحد الأدنى لرأس مال الشركة الهولدينغ ٣,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل (ثلاثون مليون ليرة لبنانية)، ويُلزم القانون بإيداع ما لا يقل عن ثلث رأس المال في أحد المصارف قبل تسجيل الشركة، كما يجب تقسيم رأس المال إلى أسهم متساوية. يمكن تحديد رأس مال الشركة الهولدينغ بعملة أجنبية، على أن تُسجل حساباتها بنفس العملة الأجنبية التي تم تحديد رأس المال بها.

د. هل يحق للأجنبي أن يكون مساهماً في شركة هولدينغ؟

بشكل عام، لا توجد قيود قانونية تحد من مشاركة الأجانب في الشركات الهولدينغ.

هـ. هل تخضع الأنشطة التي تمارسها الشركة الهولدينغ لأي قيود قانونية؟

بموجب القانون، تقتصر أنشطة الشركة الهولدينغ على ما يلي:

- تملك أسهم أو حصص في شركات مغفلة أو محدودة المسؤولية، لبنانية أو أجنبية قائمة أو الاشتراك في تأسيسها.
- إدارة الشركات التي تملك فيها حصص شراكة أو مساهمة.
- إقراض الشركات التي تملك فيها حصص شراكة أو مساهمة وكفالتها تجاه الغير. ولشركة الهولدينغ من أجل ذلك، أن تقتصر من المصارف وأن تصدر سندات دين وفقاً لأحكام المادة ١٢٢ وما يليها ويتعلق بها من قانون التجارة، على أن لا يتجاوز مجموع قيمة السندات المصدرة في أي وقت من الأوقات خمس مرات قيمة رأسمال شركة الهولدينغ مضافاً إليه الاحتياطات وفقاً لآخر ميزانية جرت الموافقة عليها.
- لا يجوز لشركة الهولدينغ إقراض شركات عاملة في لبنان إذا كانت حصتها في رأسمالها تقل عن العشرين بالمئة.
- تملك براءات الاختراع والاكتشافات والامتيازات والماركات المسجلة وسواها من الحقوق المحفوظة وتأجيرها لمؤسسات واقعة في لبنان والخارج.

- تملك أموال منقولة أو غير منقولة بشرط أن تكون مخصصة لحاجات أعمالها فقط مع مراعاة أحكام القانون المتعلقة باكتساب غير اللبنانيين الحقوق العينية العقارية في لبنان.

و. إدارة شركة الهولدينغ

نظرًا لأن الشركة الهولدينغ تُؤسس على شكل شركة مساهمة، فإن إدارتها تخضع لنفس القواعد والآليات المعتمدة في إدارة الشركات المساهمة (يُرجى الرجوع إلى الصفحة ٢٢).

ز. أنواع اجتماعات الجمعية العمومية ودور كل منها

كما هو الحال في الشركات المساهمة (يُرجى الرجوع إلى الصفحة ٢٢).

ح. المعلومات المطلوبة من المساهمين لبدء عملية التأسيس

كما هو الحال في الشركة المساهمة (يُرجى الرجوع إلى الصفحة ٢٢).

ط. المستندات والوثائق اللازمة للتأسيس التي يقوم محامي/ة الشركة بإعدادها

كما هو الحال في الشركات المساهمة (يُرجى الرجوع إلى الصفحة ٢٢).

ي. خطوات عملية لتأسيس الشركة وتسجيلها

كما هو الحال في الشركات المساهمة (يُرجى الرجوع إلى الصفحة ٢٣).

ك. المدة الزمنية المتوقعة لإتمام عملية تسجيل الشركة بالكامل

كما هو الحال في الشركات المساهمة (يُرجى الرجوع إلى الصفحة ٢٣).

ل. الرسوم الرسمية لتسجيل الشركة الهولدينغ

الوصف	المبلغ	مكان الدفع
رسوم الكاتب العدل	٣,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية ١٠٠٠/٤٠+ من رأس مال الشركة	مكتب الكاتب العدل أو وزارة المالية
رسم الطابع المالي	لا يوجد	تعفى الشركات الجديدة من رسم الطابع المالي على رأس المال، وفقاً لأحكام قانون الموازنة العامة لسنة ٢٠٢٤.
رسوم نقابة المحامين في بيروت	٢٠٠ دولار	مكاتب نقابة المحامين في المحاكم في بيروت
أو نقابة المحامين في طرابلس	٢٠٠ دولاراً	أو مكاتب نقابة المحامين في طرابلس
الرسوم القضائية/المالية	٣,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية	المحكمة المختصة
رسم طابع مالي على كل نسخة طبق الأصل من وثائق التأسيس	١٢٠,٠٠٠ ليرة لبنانية	طوابع في السجل التجاري
طوابع شهادة التسجيل الضريبي	٢٠,٠٠٠ ليرة لبنانية	طوابع في وزارة المالية

م. المزايا الضريبية للشركة الهولدينغ

١. تعفى الشركات الهولدينغ من:

- الضريبة على الأرباح.
- الضريبة على توزيع الأرباح.
- الضريبة على الفوائد، ورسوم الإدارة، وحقوق الامتياز المحصلة من الخارج.

٢. تخضع الشركات الهولدينغ لما يلي:

- الضريبة السنوية على رأس المال المدفوع والاحتياطيات، بحد أقصى ٥,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية (خمسين مليون ليرة لبنانية).
- ضريبة بنسبة ١٠٪ على الفوائد المحصلة من القروض الممنوحة لمدة تقل عن ٣ سنوات للشركات العاملة في لبنان.
- ضريبة بنسبة ٥٪ على رسوم الإدارة التي تتلقاها شركة الهولدينغ من الشركات العاملة في لبنان.
- ضريبة بنسبة ١٥٪ على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن الأصول المالية المحتفظ بها لمدة تقل عن سنتين في الشركات اللبنانية.
- ضريبة بنسبة ١٠٪ على حقوق الامتياز المحصلة من الشركات اللبنانية مقابل حقوق الملكية الفكرية.

ن. هل يحق للمساهم بيع أسهمه/أسهمها في الشركة الهولدينغ؟

كما هو الحال في الشركات المساهمة (يُرجى الرجوع إلى الصفحة ٢٤).

الخلاصة

نوع الشركة: الشركة الهولدينغ	
المسؤولية القانونية	محدودة
الحد الأدنى من رأس المال	٣,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية
عدد المساهمين	٣ كحد أدنى
النشاط	إدارة الشركات التابعة وترخيص حقوق الملكية الفكرية
الإدارة	مجلس الإدارة
الملكية الأجنبية	يجوز
الضرائب	– معفاة من ضريبة الدخل. – رسم ثابت على رأس المال المدفوع يصل إلى ٥,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية. – ضريبة بنسبة ١٠٪ على الفوائد المحصلة من القروض الممنوحة للشركات اللبنانية لمدة تقل عن ثلاث سنوات. – رسوم إدارة بنسبة ٥٪ من الشركات اللبنانية.

ه. الشركة المدنية

أ. خصائص الشركة المدنية

الشركة المدنية هي كيان قانوني يؤسس من قبل مجموعة من الأفراد الذين يمارسون مهنة أو تخصصاً مهنياً مشتركاً، وتخضع لأحكام قانون الموجبات والعقود، وتتميز مسؤولية الشركاء فيها بأنها غير محدودة، وغالباً ما يتم تأسيس هذه الشركة من قبل المحامين، ومدققي الحسابات، والمهندسين، وغيرهم من أصحاب المهن الحرة، ويجرى تسجيلها في سجل الشركات المدنية في بيروت، بغض النظر عن موقع ممارسة نشاطها.

ب. عدد الشركاء المطلوب لتأسيس شركة مدنية

يشترط القانون ألا يقل عدد الشركاء في الشركة المدنية عن شخصين (2) على الأقل، ولا يوجد حد أقصى لعدد الشركاء.

ج. الحد الأدنى لرأس مال الشركة المدنية

لا يشترط القانون حداً أدنى لرأس مال الشركة المدنية، ويجب على الشركاء الاتفاق على رأس مال الشركة.

د. إدارة الشركة المدنية

تُدار الشركة المدنية بواسطة مدير أو أكثر يتم تعيينهم وفقاً لما ينص عليه النظام الأساسي أو بقرار صادر عن الجمعية العمومية.

ه. هل يحق للشريك بيع حصصه في الشركة المدنية؟

يحق لأي شريك في الشركة المدنية بيع حصته بشرط موافقة الشريك/الشركاء الآخرين، الذين يتمتعون بحق الأولوية في شراء الحصة المعروضة للبيع، وأن يكون المشتري يمارس نفس المهنة التي تمارسها الشركة.

الخلاصة

نوع الشركة: شركة مدنية			
المسؤولية القانونية	غير محدودة	النشاط	مهن حرة
الحد الأدنى من رأس المال	لا يوجد حد أدنى لرأس المال	الإدارة	مدير واحد أو أكثر
عدد المساهمين	2 كحد أدنى	الملكية الأجنبية	يجوز

٦. فرع لشركة أجنبية

أ. خصائص فرع لشركة أجنبية

يحق للشركة الأجنبية فتح فروع لها في لبنان لمزاولة أعمالها المحلية، ويجوز للفرع ممارسة أي نشاط تجاري منصوص عليه في النظام الأساسي للشركة الأم، بشرط ألا يتعارض مع القوانين اللبنانية النافذة.

تتمثل الخصائص الرئيسية في ما يلي:

- يعتبر الفرع امتداداً قانونياً للشركة الأم، ويعمل تحت نفس الهوية المؤسسية والقانونية للشركة الأجنبية، وبالتالي، يحتفظ بجنسيتها،
- لا تخضع فروع الشركات لمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال المنصوص عليه في الأنظمة،
- يجب تسجيل فرع الشركة الأجنبية لدى وزارة الاقتصاد والتجارة والسجل التجاري المختص،
- في حال كان مدير الفرع أجنبياً، يجب عليه الحصول على إقامة وإجازة عمل،
- يخضع صافي الدخل الناتج عن أنشطة الفرع في لبنان لضريبة الدخل على الأرباح بنسبة ١٧٪.

ب. المعلومات والمستندات المطلوبة لتسجيل فرع لشركة أجنبية

يجب تقديم طلب لتأسيس فرع لشركة أجنبية في لبنان إلى وزارة الاقتصاد والتجارة، موقفاً من مدير الفرع أو محام، والذي يجب أن يتضمن اسم الشركة الأم الأجنبية، وعنوان مقرها المسجل، وتفاصيل رأس مالها وهيكلها التنظيمي، كما يجب إرفاق الطلب بالمستندات التالية:

- نسخة من النظام الأساسي للشركة الأجنبية الأم مصدقة من السجل التجاري في بلد المنشأ، ثم من القنصلية اللبنانية في بلد المنشأ ووزارة الخارجية اللبنانية، و مترجمة إلى اللغة العربية من قبل مترجم محلف ومصدقة من وزارة العدل.
- نسخة من قرار مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية بإنشاء فرع في لبنان، مصدقة من القنصلية اللبنانية في بلد المنشأ ووزارة الخارجية اللبنانية، و مترجمة إلى اللغة العربية بواسطة مترجم محلف ومصدقة من وزارة العدل.
- نسخة من قرار مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية بتعيين مدير الفرع، مصدقة من القنصلية اللبنانية في بلد المنشأ ووزارة الخارجية اللبنانية، و مترجمة إلى اللغة العربية بواسطة مترجم محلف ومصدقة من وزارة العدل.
- توكيل رسمي لصالح ممثل في لبنان يفوضه بالتصرف نيابة عن الشركة الأجنبية الأم في تأسيس الفرع في لبنان، موثق ومصدق لدى القنصلية اللبنانية في بلد المنشأ.

بعد الحصول على «علم وخبر» من وزارة الاقتصاد والتجارة، يجب تسجيل الفرع في السجل التجاري المختص في المنطقة التي سيزاول فيها نشاطه، ويجب على الممثل تقديم جميع المستندات المطلوبة إلى السجل التجاري، متضمنة «العلم والخبر» الصادر عن وزارة الاقتصاد والتجارة.

الشكل ٢: إجراءات تسجيل فرع لشركة أجنبية



٧. مكتب تمثيلي لشركة أجنبية

أ. خصائص المكتب التمثيلي لشركة أجنبية

يحق للشركات الأجنبية إنشاء مكاتب تمثيلية في لبنان بغرض تعزيز وتطوير أعمالها، دون المشاركة في العمليات التجارية المباشرة أو عمليات بيع داخل لبنان.

الخصائص الرئيسية للمكتب التمثيلي:

- لا يتمتع المكتب التمثيلي بشخصية قانونية مستقلة عن الشركة الأجنبية، وإنما يخضع لنظامها.
- يقتصر نشاط المكتب التمثيلي على الترويج والتسويق للخدمات والسلع التي تقدّمها الشركة الأجنبية، دون المشاركة في أي أنشطة تجارية أو صناعية أو مالية داخل لبنان.
- يجب تسجيل المكتب التمثيلي للشركة الأجنبية لدى وزارة الاقتصاد والتجارة والسجل التجاري المختص.
- في حال كان مدير المكتب التمثيلي أجنبياً، يتعين عليه الحصول على إقامة وإجازة عمل.
- يتمتع المكتب التمثيلي بإعفاء كامل من ضريبة الدخل.

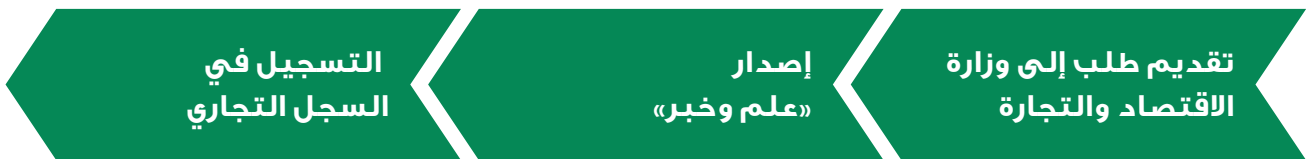
ب. المعلومات والمستندات المطلوبة لتسجيل مكتب تمثيلي لشركة أجنبية

يجب تقديم طلب لتأسيس مكتب تمثيلي لشركة أجنبية في لبنان إلى وزارة الاقتصاد والتجارة، موقّعاً من قبل مدير المكتب أو محام، والذي يجب أن يتضمن اسم الشركة الأم الأجنبية، وعنوان مقرها المسجل، وتفاصيل رأس مالها وهيكلها التنظيمي، كما يجب إرفاق الطلب بالمستندات التالية:

- نسخة من النظام الأساسي للشركة الأجنبية مصدقة من السجل التجاري في بلد المنشأ والقنصلية اللبنانية في بلد المنشأ ووزارة الخارجية اللبنانية، و مترجمة إلى اللغة العربية من قبل مترجم محلف ومصدقة من وزارة العدل.
- نسخة من قرار مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية بإنشاء مكتب التمثيل في لبنان، مصدقة من القنصلية اللبنانية في بلد المنشأ ووزارة الخارجية اللبنانية، و مترجمة إلى اللغة العربية بواسطة مترجم محلف ومصدقة من وزارة العدل.
- نسخة من قرار مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية بتعيين مدير مكتب التمثيل، مصدقة من القنصلية اللبنانية في بلد المنشأ ووزارة الخارجية اللبنانية، و مترجمة إلى اللغة العربية بواسطة مترجم محلف ومصدقة من وزارة العدل.
- توكيل رسمي لصالح ممثّل في لبنان يفوضه بالتصرف نيابة عن الشركة الأجنبية الأم في تأسيس المكتب التمثيلي في لبنان، موثق ومصدق لدى القنصلية اللبنانية في بلد المنشأ.

بعد الحصول على «علم وخبر» من وزارة الاقتصاد والتجارة، يجب تسجيل المكتب التمثيلي في السجل التجاري المختص في المنطقة التي يقع فيها المكتب التمثيلي، ويجب على الممثل تقديم جميع المستندات المطلوبة إلى السجل التجاري، متضمنة «العلم والخبر» الصادر عن وزارة الاقتصاد والتجارة.

الشكل ٣: إجراءات تسجيل مكتب تمثيلي لشركة أجنبية



٤. أنواع الشركات الأخرى

بالإضافة إلى أنواع الشركات المذكورة أعلاه، ينصّ قانون التجارة على أنواع أخرى من الشركات التي لم يعد يُوصى بتأسيسها، لما يترتب عليها من مسؤولية غير محدودة يتحملها جميع الشركاء أو بعضهم، مما قد يعرض مالكيها لمخاطر كبيرة، إذ إنه في حال عجز الشركة عن تسديد ديونها بسبب عدم كفاية مواردها، يمكن للدائنين الرجوع إلى الأصول الشخصية للشركاء لتغطية الالتزامات المالية، الأمر الذي يجعل هذه الشركات أقل جاذبية لمعظم الأنشطة التجارية، لا سيما عند مقارنتها بالشركات ذات المسؤولية المحدودة، وهي:

صفحة ٣٥

١. شركة التضامن

صفحة ٣٥

٢. شركة التوصية البسيطة

صفحة ٣٥

٣. شركة المحاصة

لذلك، سنقدّم لمحة عامة موجزة عن هذه الأنواع من الشركات، دون التعمق في التفاصيل.

١. شركة التضامن

شركة التضامن هي شركة تجارية تتكون من شخصين أو أكثر، يتفقون على المشاركة في ملكية وإدارة النشاط التجاري بهدف تحقيق الربح، ويعتبر كل شريك متضامناً، ويتحمل مسؤولية شخصية غير محدودة عن ديون والتزامات الشراكة، وهذا يعني أنه في حال عجز الشركة عن الوفاء بالتزاماتها المالية، يحق للدائنين الرجوع إلى الأصول الشخصية للشركاء لضمان سداد الديون.

لا يوجد حد أدنى لرأس المال المطلوب لتأسيس شركة التضامن، حيث يمكن للشركاء المساهمة في رأس المال إما من خلال مبالغ مالية، أو عبر تقديم أصول عينية، أو حتى خدمات.

في شركة التضامن، لا يجوز التصرف في الحصص بحرية مطلقة، إذ يتطلب أي تنازل عنها لصالح طرف ثالث الحصول على موافقة جميع الشركاء.

يمكن إدارة شركة التضامن من قبل شريك واحد أو أكثر، أو من قبل شخص خارجي يتم تعيينه بموجب النظام الأساسي للشركة أو بقرار من الجمعية العمومية.

٢. شركة التوصية البسيطة

تتشابه شركة التوصية مع شركة التضامن في العديد من الخصائص، ولكنها تتميز بوجود فئتين من الشركاء: الشركاء المتضامنين (المفوضين) والشركاء الموصين (الصامتين).

يجب أن تضم شركة التوصية شريكاً متضامناً واحداً على الأقل، ويتحمل الشركاء المتضامنون المسؤولية التضامنية وغير المحدودة عن جميع ديون الشركة والتزاماتها، كما يتمتعون بصفة «تجار»، مما يجعلهم خاضعين للأحكام القانونية المطبقة على التجار.

أما بالنسبة للشركاء الموصين، فإن مسؤوليتهم محدودة بقدر مساهمتهم في رأس المال، ولا يُعتبرون تجاراً.

يمكن إدارة شركة التوصية البسيطة من قبل شريك واحد أو أكثر من الشركاء المتضامنين، حيث يُمنع الشركاء الموصون من القيام بأي أنشطة إدارية.

٣. شركة المحاصة

هي شركة خفية تُؤسس بين شخصين أو أكثر أو بين شركات يتفقون على توحيد جهودهم لتنفيذ مشروع محدد أو عدة مشاريع، مع تقاسم الأرباح والخسائر بناءً على الاتفاق المبرم بينهم، وهذه الشركات لا تمتلك كياناً قانونياً مستقلاً، ولا يُطلب منها الكشف عن وجودها أو شروطها وأحكامها للغير، وبذلك، لا تخضع شركات المحاصة لإجراءات التسجيل أو النشر في السجل التجاري كما هو الحال مع الشركات الأخرى.

تعتبر شركة المحاصة عادةً مناسبة للأطراف الذين لا يرغبون في الكشف للجمهور عن تعاونهم في تنفيذ مشاريع معينة.

ولا تملك شركة المحاصة رأس مال مستقل بذاته، ومع ذلك، يُطلب من كل شريك المساهمة في المشروع المشترك إما نقداً أو من خلال تقديم أصول أو خدمات.

لا يوجد لشركة المحاصة نظام أساسي محدد، ولكن الشركاء عادةً ما يتفقون خطياً على شروط وأحكام شراكتهم في شكل عقد سري بين الأطراف، يتم الاحتفاظ به دون الكشف عنه للغير.

تُعهد إدارة شركة المحاصة إلى مدير واحد أو أكثر، سواء من بين الشركاء أو من خارجهم.

نظراً لأن شركة المحاصة لا تتمتع بوجود قانوني وتظل مخفية عن الجمهور، فإن الشركاء أو المديرين الذين يتعاملون نيابةً عن الشركة مع الغير يتحملون المسؤولية الشخصية عن هذه الاتفاقيات والأعمال، ويجوز للغير السعي لتحصيل ديونهم من الشركاء أو المديرين الذين مثّلوا شركة المحاصة، أو من أي من الشركاء المعروفين علناً كشركاء في هذه الشركة، وستكون مسؤولية هؤلاء الشركاء أو المديرين غير محدودة.

يتم توزيع الأرباح والخسائر وفقاً للاتفاق المبرم بين الشركاء أو بنسبة مساهمتهم في رأس المال.

نظراً لكون شركة المحاصة لا تتمتع بوجود قانوني، فإنها لا تُعتبر كياناً خاضعاً للضريبة، ومع ذلك، يتعين على الشركاء تضمين الدخل الناتج عن شركة المحاصة في تصاريحهم الضريبية كمصدر للإيرادات.

ه. التعاونيات

١. خصائص إنشاء التعاونيات

إن التعاونية هي كيان غير ربحي يتشكل من ١٠ أعضاء كحد أدنى، يجمعهم هدف اقتصادي مشترك، وتهدف التعاونية إلى تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأعضاء من خلال الجهود الجماعية وفقاً لمبدأ التعاون العام، وتمتدع التعاونية بعدد من المزايا، منها رأس المال غير المحدود، بالإضافة إلى المزايا الضريبية، كما أن للتعاونية شخصية قانونية تتيح لها امتلاك الأصول، وإبرام العقود، وتلقي المنح، وإدارة المؤسسات التجارية، أما فيما يتعلق بالمسؤولية، فقد تكون محدودة بحصص الأعضاء أو غير محدودة، مما يعني أن الأعضاء قد يكونون مسؤولين بالتكافل والتضامن، حتى بعد حل التعاونية، وتُدار التعاونية من خلال المساهمين، مجلس الإدارة، لجنة المراقبة، الجمعية العمومية، مما يضمن المساءلة والشفافية.

٢. المستندات المطلوبة لإنشاء تعاونية

لتأسيس التعاونية، يجب تقديم طلب إلى الإدارة المركزية للمديرية العامة للتعاونيات في وزارة الزراعة، موقَّع من ١٠ أعضاء مؤسسين على الأقل، مع إرفاق المستندات التالية:

- نسخة من هوية كل عضو مؤسس.
- خطة عمل للتعاونية وفقاً للنموذج المقدم من وزارة الزراعة - المديرية العامة للتعاونيات.
- وثائق رسمية أو بيان يثبت أن الأعضاء المؤسسين يعملون في المجال الذي تُؤسس التعاونية من أجله.
- التاريخ المقترح لعقد اجتماع الجمعية العمومية. كما يجب تقديم المعلومات التالية:
 - « اختيار اسم للتعاونية، على ألا يتضمن أسماء الأعضاء.
 - « تحديد نوع التعاونية وفقاً لنشاطها ومجال عملها:
 - « مسؤولية محدودة.
 - « مسؤولية غير محدودة.
 - « إثبات الأهلية القانونية للأعضاء المؤسسين.
 - « الخلفية المهنية للأعضاء المؤسسين.
 - « عدد الأسهم وقيمتها (لا يوجد حد أدنى).

٣. إدارة التعاونيات

تُدار التعاونية وتُنظَّم من خلال مستويات مختلفة لضمان الحوكمة الرشيدة وحماية صغار المساهمين، كما يلي:

- **المساهمة**
 - « يمكن زيادة أو تخفيض عدد الأسهم في التعاونية وفقاً للاحتياجات.
 - « الأسهم اسمية ولا يجوز التنازل عنها إلا بموافقة مجلس الإدارة، الذي يتعين عليه التحقق من استيفاء المتنازل له لجميع الشروط المطلوبة ليصبح مساهماً في التعاونية.
 - « لتجنب مخاطر الاحتكار، لا يُسمح لأي مساهم بامتلاك أكثر من خمس الأسهم في التعاونية.
- **مجلس الإدارة**
 - « تقوم الجمعية العمومية بانتخاب مجلس الإدارة.
 - « يمكن أن يحدد النظام الداخلي للتعاونية عدد أعضاء مجلس الإدارة ليكون ٣ أو ٥ أو ٧ أعضاء.

- « تتراوح مدة ولاية مجلس الإدارة بين سنتين (٢) وثلاث (٣) سنوات، وفقاً لما ينص عليه النظام الداخلي للتعاونية.
- « يقوم مجلس الإدارة بانتخاب أحد أعضائه لتولي منصب الرئيس.
- « يتولى مجلس الإدارة مسؤولية إدارة التعاونية.
- « يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بحق الحصول على بدلات تمثيلية.

• لجنة المراقبة

يتم انتخاب لجنة المراقبة من قبل الجمعية العمومية، وتخضع إدارة مجلس الإدارة لإشرافها، وتتكون من ثلاثة (٣) أعضاء، ويجب أن تكون مدة ولايتها ماثلة لمدة مجلس الإدارة. تجتمع اللجنة مرة واحدة على الأقل كل ستة (٦) أشهر، وتتولى إصدار تقرير سنوي يتضمن نتائج أعمالها، والملاحظات المستخلصة، والتوصيات اللازمة.

تتولى لجنة المراقبة المهام التالية:

- « مراقبة قرارات مجلس الإدارة والجمعية العمومية وتعليمات إدارة التعاونية.
- « تدقيق سجلات ودفاتر ومستندات التعاونية، وإجراء جرد شامل لبيان الموجودات.
- « تدقيق الحسابات والموازنة والتقارير المالية.
- « طلب إقالة عضو أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة أو لجنة المراقبة، إذا لزم الأمر.

• اجتماع الجمعية العمومية

تتكون الجمعية العمومية للتعاونية من جميع أعضائها، وخلال الاجتماعات، يمتلك كل عضو صوتاً واحداً، بغض النظر عن عدد الأسهم التي يمتلكها، وتُتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة.

٤. هل يمكن للتعاونية تحقيق أرباح؟ في حال الإيجاب، فما آلية توزيع الأرباح؟

قد تحقق التعاونية ربحاً صافياً طفيفاً في نهاية القسط السنوي المالية، وذلك بعد خصم جميع النفقات العامة والإهلاك من الإيرادات، ويجب على التعاونية الاحتفاظ بنسبة ٢٥٪ من الفائض في الاحتياطي بالنسبة للتعاونيات ذات المسؤولية المحدودة، بينما يتم تخصيص ٥٠٪ من الفائض للتعاونيات ذات المسؤولية غير المحدودة.

بعد خصم الاحتياطي، يمكن للتعاونية توزيع الأرباح المتبقية على شكل فوائد على أعضائها، بنسبة مساهمتهم في رأس المال، ولا يجوز أن يتجاوز المبلغ الموزع ٢٥٪ من صافي الإيرادات، كما يمكن للتعاونية تخصيص نسبة ٥٪ من الإيرادات العامة للأنشطة المدنية والاجتماعية والثقافية.

يجوز للتعاونية التقدم بطلب للحصول على قروض لتمويل مشروعاتها، أو تقديم قروض لأعضائها، بعد الحصول على موافقة الجمعية العمومية على قيمة القرض، ومعدل الفائدة، والشروط العامة المرتبطة به.

٥. المزايا الضريبية للتعاونيات

تُعفى التعاونية من الضرائب التالية:

- « رسوم الإعلانات، أي اللافتات
- « رسوم رخص البناء
- « رسوم الدراسات التقنية والمهنية
- « ضرائب الإيجار
- « ضرائب الكهرباء والمياه
- « الضرائب البلدية
- « رسوم وأعباء أخرى
- « رسوم النشر في الجريدة الرسمية
- « رسوم الفحص المخبري في المؤسسات أو المختبرات الحكومية
- « نسبة معينة يحددها وزير الزراعة على أسعار بيع منتجات وزارة الزراعة.

• الرسوم والضرائب غير المباشرة

- « رسوم الطوابع على عقود الإقراض والاقتراض والسندات
- « الرسوم القضائية، بما في ذلك رسوم الطوابع القضائية
- « رسوم نقل الملكية
- « رسوم تسجيل السيارات والشاحنات، بالإضافة إلى رسوم الفحص الفني (الميكانيكي)
- « نسبة ٥٠٪ من رسوم التصدير المطبقة على السلع التي تقوم التعاونية بإنتاجها للتصدير.

• الضرائب المباشرة

- « ضريبة الأملاك على العقارات المملوكة للتعاونية والتي تستخدمها لتحقيق أهدافها، دون الحاجة لتقديم طلب إعفاء لوزارة المالية
- « رسوم نقل الملكية، بما في ذلك المنح والتبرعات والميراث
- « ضريبة الدخل على أرباح التعاونية، بما في ذلك أي فائدة تفرضها على مدينيها، ويُعفى من تقديم أي تصريح بهذا الخصوص للدوائر المالية.

تنطبق هذه الإعفاءات على التعاونية فقط، ولا تشمل أي طرف ثالث آخر، حتى وإن كان من أعضاء التعاونية.

القسم الثاني: الملكية الفكرية

تولد الشركات الناشئة من رحم الابتكار، مدفوعة بالسعي إلى إيجاد حلول للمشكلات الملحة وإحداث تحوّل جذري في الأسواق القائمة، وفي صميم كل شركة ناشئة ناجحة، تكمن فكرة مبتكرة أو حل متفرد أو تقنية رائدة، وتشكّل هذه الإبداعات الفكرية الركيزة الأساسية لنجاح الشركة، إذ تُسهم في تحفيز النمو، وجذب الاستثمارات، وتعزيز تنافسيتها في بيئة الأعمال.

إلا أن هذه الابتكارات تواجه تحديات جسيمة في عالم ريادة الأعمال الديناميكي والتنافسي، حيث قد يسعى المنافسون إلى تقليدها أو نسخها أو حتى الاستيلاء عليها، مما قد يقوّض الميزة التنافسية للشركة الناشئة، ويحدّ من قدرتها على النمو والازدهار.

وفي هذا السياق، يستعرض هذا القسم الدور المحوري للملكية الفكرية في حماية الأصول الفكرية الأكثر قيمة لدى الشركات الناشئة وهي: أفكارها المبتكرة، ويسلّط الضوء على مختلف آليات حماية الملكية الفكرية المتاحة، بما في ذلك براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق المؤلف والنماذج الصناعية والأسرار التجارية، كما يتناول كيفية توظيف كل منها بشكل إستراتيجي لضمان ميزة تنافسية مستدامة.

ويقدّم هذا القسم رؤى عملية ونصائح قابلة للتطبيق لروّاد الأعمال، لتمكينهم من التعامل بفاعلية مع تعقيدات قوانين الملكية الفكرية وحماية إبداعاتهم بكفاءة، ومن خلال الفهم العميق لقوة الملكية الفكرية والاستفادة منها، تستطيع الشركات الناشئة إطلاق العنان لإمكاناتها الكاملة وتعزيز قدرتها على الابتكار وبناء نماذج أعمال مستدامة قادرة على الازدهار في بيئة شديدة التنافسية.

1. الملكية الفكرية

تشير الملكية الفكرية إلى ابداعات العقل البشري، والتي تشمل الاختراعات، والأعمال الأدبية والفنية، والتصاميم، والرموز، والأسماء، والصور المستخدمة في التجارة.

2. الأنواع الرئيسية للملكية الفكرية

تنقسم أصول الملكية الفكرية بشكل عام إلى فئتين رئيسيتين: حقوق الملكية الفكرية التقليدية والملكية الفكرية المرنة.

- حقوق الملكية الفكرية التقليدية هي حقوق قابلة للتسجيل وتوفر الحماية القانونية للإبداعات والابتكارات، وهي:
 - « الملكية الأدبية والفنية (حقوق المؤلف). تحمي الملكية الأدبية والفنية الأعمال التأليفية الأصلية، مثل الكتب والموسيقى والبرامج المعلوماتية.
 - « الملكية الصناعية تشمل براءات الاختراع، والعلامات التجارية، والنماذج الصناعية، والمؤشرات الجغرافية، والأصناف النباتية.
- تتضمن الملكية الفكرية المرنة أصولاً ذات قيمة كبيرة، غير قابلة للتسجيل، ومع ذلك تظل أساسية لنجاح الشركات الناشئة، وتشمل هذه الأصول الأسرار التجارية مثل المعلومات السرية المتعلقة بالتركيبات الكيميائية أو قوائم العملاء، والمعرفة والدراية الفنية مثل المهارات المتخصصة والخبرات العملية، فضلاً عن معلومات سرية أخرى تُسهم في منح الشركات ميزة تنافسية.

أصول الملكية الفكرية

الملكية الفكرية المرنة

الأسرار التجارية

الدراية الفنية

المعلومات السرية

حقوق الملكية الفكرية

حقوق المؤلف

الملكية الصناعية

براءات الاختراع

العلامات التجارية

الأصناف النباتية

النماذج الصناعية

المؤشرات الجغرافية

١. العلامة التجارية

١. العلامة التجارية

العلامة التجارية هي تسمية أو إشارة أو رمز تستخدمه الشركات لتمييز سلعها أو خدماتها عن سلع وخدمات الشركات الأخرى، وتُعبّر العلامة التجارية عن هوية المنتج أو الخدمة، وتستخدم عادة على المنتجات أو في حملات الترويج للخدمات. العلامات التجارية ليست مجرد شعارات؛ فقد تشمل كلمات أو صوراً أو أصوات أو حتى أشكالاً مميزة ويمنح تسجيل العلامة التجارية للشركة الناشئة الحق الحصري في استخدامها في السوق، مما يعزز هوية العلامة التجارية ويحميها من المنافسين.


٢. أنواع العلامات التجارية

تأتي العلامات التجارية في أشكال متنوعة، حيث يقدم كل نوع منها حماية فريدة للشركة، وتشمل هذه الأنواع:

- العلامة اللفظية: تتكون من كلمات أو حروف أو أرقام.
- العلامة التصويرية: تتخذ شكل شعار أو عنصر جرافيكي بدون نص.
- العلامة المركبة: تتألف من مزيج من الكلمات والرسوم.
- الأشكال: تمثل التصميم الفريد لمنتج معين (مثل الشكل المميز لزجاجة «كوكا كولا»).
- النمط: تصميم زخرفي مُتكرر يستخدم على العبوات أو المنتجات بهدف تمييزها.
- اللون: يشمل لوناً معيناً أو مجموعة من الألوان التي تمثل العلامة التجارية.
- عالمة موضع: العلامة التي تعتمد على تصميم مميز يُوضع في موضع محدد من المنتج.
- الصوت: يشمل الأصوات الفريدة (مثل النغمة المميزة لشركة «إنتل»).
- الوسائط المتعددة: مزيج من العناصر المرئية والصوتية في الوسائط الرقمية.

في لبنان، لا يُمكن تسجيل العلامات التجارية غير التقليدية مثل العلامات الصوتية أو الوسائط المتعددة حتى تاريخه.

٣. شروط حماية العلامة التجارية

لحماية العلامة التجارية الخاصة بشركة ناشئة، يجب أن تكون العلامة مميزة وتستوفي مجموعة من الشروط، ففي لبنان، يمكن تسجيل العلامات التجارية بشكل عام ما لم تتضمن رموزاً وطنية أو أجنبية، أو تكون مضللة أو مخالفة للنظام العام، ومن بين الأسباب الشائعة التي قد تؤدي إلى رفض تسجيل العلامة التجارية: 

- التشابه مع علامة تجارية مسجلة مسبقاً (مثل: STARBOX مقابل STARBUCKS).
- أن تكون العلامة عامة أو وصفية إلى حد كبير (مثل استخدام كلمة «حليب» لمنتجات الحليب).
- الكلمات المضللة، مثل استخدام كلمة «طبيعي» على منتجات تحتوي على مكونات كيميائية.



لتقليل احتمالات الرفض، يجب إجراء بحث التوافر للعلامة التجارية بما يعني إتاحتها وعدم استخدامها من جانب الغير قبل الشروع في عملية التسجيل.

٤. اختيار العلامة التجارية

عند اختيار علامة تجارية، يعد الإبداع هو العنصر الأساسي، ويجب اختيار كلمة أو شعار مميز، لا يكون عاماً أو مجرد وصف للمنتجات أو الخدمات التي تقدمها الشركة.

قبل اعتماد أي علامة تجارية، من الضروري إجراء بحث دقيق للتأكد من توفرها وعدم استخدامها من قبل الغير، ويضمن هذا الإجراء التمييز الفريد للعلامة التجارية المختارة، وإمكانية استخدامها وتسجيلها في البلد الأصلي أو في أي بلد آخر يُخطط للتوسع فيه مستقبلاً.

بينما توفر قواعد البيانات ومحركات البحث على الإنترنت نظرة أولية، فإن القيام بعمليات بحث رسمية من خلال قواعد بيانات مكاتب الملكية الفكرية يُعد أمراً ضرورياً في العديد من البلدان.

وإجراء بحث شامل وفَعَّال، يُنصح بالاستعانة بمحامٍ متخصص في الملكية الفكرية، حيث يتمكن من تقييم مدى توفر العلامة التجارية وإمكانية تسجيلها بناءً على خبرته القانونية.

٥. مدة حماية تسجيل العلامة التجارية

في لبنان، تمتد مدة حماية العلامة التجارية لعشر (١٠) سنوات، قابلة للتجديد لفترات متتالية غير محدودة، تبلغ مدة كل منها عشر (١٠) سنوات، وتعد هذه المدة شائعة في العديد من البلدان، رغم أن بعض البلدان قد تعتمد فترات حماية أطول أو أقصر.

٦. هل يعتبر تسجيل العلامة التجارية ضرورياً لضمان حمايتها؟

على الرغم من أن العلامات التجارية غير المسجلة في لبنان توفر مستوى معيناً من الحماية، فإن التسجيل الرسمي يعد ضرورياً لتوفير ضمانات أقوى، فمن خلال التسجيل، يتمكن أصحاب العلامات التجارية من الوصول إلى الحماية القانونية، بما في ذلك القدرة على اتخاذ إجراءات جزائية بوجه المعتدين على حقوقهم.

٧. تسجيل العلامة التجارية

يتم تسجيل العلامات التجارية في لبنان من خلال بوابة مصلحة حماية الملكية الفكرية على الرابط التالي: <https://portal.economy.gov.lb/>، تتضمن عملية التسجيل تقديم الطلب عبر الإنترنت، يليها تسليم نسخة ورقية من الطلب إلى المصلحة، ويجب أن يتضمن الطلب المستندات والمعلومات التالية:

- تفاصيل مقدم الطلب: الاسم، والعنوان، والجنسية ونشاطه التجاري.
- توكيل رسمي: في حال تقديم الطلب عن طريق وكيل قانوني، يجب أن يكون التوكيل موثقاً لدى الكاتب العدل ومصدقاً حسب الأصول.
- ثلاث نسخ من العلامة التجارية.
- قائمة بالسلع والخدمات التي ستستخدم عليها العلامة التجارية.
- صورة طبق الأصل عن شهادة تسجيل الشركة والإذاعة التجارية، في حال كان مقدم الطلب شركة لبنانية.
- صورة طبق الأصل أو نسخة مصدقة من مستند الأولوية، في حال المطالبة بالأولوية استناداً إلى طلب مودع في الخارج.

بعد استكمال الفحص الرسمي للطلب وإجراء البحث في قاعدة البيانات الخاصة، يتولى الفاحص المختص في مصلحة حماية الملكية الفكرية دراسة الطلب واتخاذ قرار بقبوله أو رفضه، وفي حال الموافقة على الطلب، يقوم مقدّم الطلب أو ممثله القانوني بدفع رسوم التسجيل المقررة، وبعدها، تصدر مصلحة حماية الملكية الفكرية شهادة تسجيل العلامة التجارية رسمياً، وبعد ذلك، يُنشر الطلب في الجريدة الرسمية بغرض إبلاغ الأطراف الثالثة (الغير) بعملية التسجيل.

الشكل ٤: إجراءات تسجيل علامة تجارية




٨. الرسوم القانونية المستحقة لتسجيل العلامات التجارية في لبنان

المبلغ	الوصف
١,٥٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية + ضريبة البلدية بنسبة ١٠٪	رسوم التسجيل لكل فئة
١,٥٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية + ضريبة البلدية بنسبة ١٠٪	رسوم التسجيل لكل فئة إضافية
٢٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية (لكل سطر يحتوي على ٦ كلمات)	رسوم النشر
١,٣٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية	رسوم نشر العلامة التجارية (أبيض وأسود)
٥,٢٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية	رسوم نشر الشعار (مُلَوَّن)
٤,٦٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية	رسوم طابع على شهادة التسجيل

٩. النظام العالمي لتسجيل العلامات التجارية

عادةً ما يتم تسجيل العلامات التجارية على أساس وطني، إلا أن نظام مدريد، الذي يخضع لبروتوكول واتفاقية مدريد، يوفر لمقدمي الطلبات فرصة لتسجيل علاماتهم التجارية في العديد من البلدان من خلال تقديم طلب دولي واحد، ولكن، يشترط النظام أن يكون مقدم الطلب من مواطني البلدان الأعضاء في النظام.

مع العلم أن لبنان قد انضم إلى بروتوكول اتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات التجارية ولوائحه التنفيذية، وسيُصار إلى تطبيق البروتوكول فعليًا فور استكمال الترتيبات اللوجستية والتقنية في وزارة الاقتصاد. 



يمكن للمواطن اللبناني الذي يحمل جنسية ثانية من بلد عضو في بروتوكول أو اتفاقية مدريد الاستفادة من نظام مدريد وتقديم طلب دولي واحد، كما يمكن للشركات اللبنانية التي تمتلك فروعاً أو شركات في إحدى الدول المنضمة إلى الاتفاقية الاستفادة من النظام نفسه.


١٠. اختيار الفئة المناسبة لتسجيل العلامة التجارية

يُعد تصنيف نيس نظاماً دولياً معتمداً لتصنيف السلع والخدمات لغرض تسجيل العلامات التجارية، ويستخدم في أكثر من ١٥٠ بلداً بالإضافة إلى العديد من المنظمات الإقليمية.

ويتكون التصنيف من ٣٤ فئة للسلع و١١ فئة للخدمات، ويمكن الاطلاع على القائمة الكاملة لتصنيف نيس من خلال الرابط التالي: <https://nclpub.wipo.int/enfr/>

عند تقديم طلب لتسجيل علامة تجارية، من الضروري اختيار الفئة أو الفئات التي تتناسب مع طبيعة نشاط مقدّم الطلب وتكون ذات صلة بالسلع أو الخدمات التي يقدمها.

يعد اختيار الفئة المناسبة ضرورياً لضمان حماية العلامة التجارية في المجال المتعلق بها.

تجدر الإشارة إلى أن لبنان يعتمد نظام طلبات متعدد الفئات، حيث يمكن تسجيل العلامة التجارية في أكثر من فئة ضمن طلب واحد، لكن، تُفرض رسوم إضافية على كل فئة إضافية تُسجل في الطلب. 

تتبع بعض البلدان الأخرى نظام طلبات منفرد الفئات، حيث يتعين على مقدم الطلب تقديم طلب منفصل لكل فئة من الفئات التي ينوي تسجيل علامته التجارية فيها.

١١. مدة الأولوية في تسجيل العلامات التجارية

تتمثل مدة الأولوية في العلامات التجارية في الإطار الزمني الذي يمكن خلاله لمقدّم الطلب المطالبة بحق الأولوية استناداً إلى طلب تم تقديمه في وقت سابق في بلد آخر، وتكون هذه المدة ستة (٦) أشهر من تاريخ إيداع الطلب الأول، وخلال هذه الفترة، يُعتبر تاريخ إيداع الطلب في البلد الجديد هو تاريخ الإيداع الأصلي، مما يمنح صاحب العلامة التجارية ميزة في حماية حقوقه خلال تلك الفترة.

١٢. الحقوق المترتبة على تسجيل العلامات التجارية

يمنح تسجيل العلامة التجارية صاحبها العديد من الحقوق الحصرية، والتي تشمل:

- استخدام العلامة التجارية واستثمارها في الأنشطة التجارية.
- منع الآخرين من استخدام علامات مشابهة أو مطابقة قد تؤدي إلى حدوث لبس أو تضليل في السوق.
- ترخيص العلامة التجارية للحصول على عائدات إضافية.
- بيع أو نقل ملكية العلامة التجارية كأحد الأصول التجارية القيمة.
- استخدام العلامة التجارية للحصول على تمويل.
- فرض قيود على التقليد والاستخدام غير المصرح به للعلامة التجارية.



يوصى بتسجيل العلامة التجارية في أكثر من فئة بموجب طلب واحد عند الحاجة، وذلك بهدف تقليل التكاليف المرتبطة بالتسجيل.

١٣. الأخطاء الشائعة التي يجب تجنبها عند حماية العلامات التجارية

غالباً ما تغفل الشركات الناشئة عن بعض التفاصيل المهمة أثناء عملية تسجيل العلامة التجارية، وفيما يلي أبرز الأخطاء التي يجب تجنبها:

الخطأ	ما ينبغي تجنبه	النتيجة
اختيار علامة تجارية وصفية	استخدام علامات تجارية قد تكون وصفية للغاية أو شائعة، على سبيل المثال، استخدام "عصير طازج" كعلامة تجارية لعصائر	ستُرفض العلامة بسبب عدم تميزها.
عدم إجراء بحث مسبق عن العلامة التجارية.	عدم إجراء بحث دقيق قد يؤدي إلى نشوء نزاعات مع مالكي العلامات التجارية المسجلة سابقاً	خطر نشوء نزاعات قانونية واحتمالية فقدان الحقوق
اختيار تصنيف غير صحيح	اختيار فئة غير مناسبة أو عدم إضافة فئات متعددة في الطلب	يقلل من نطاق الحماية القانونية للعلامة التجارية وقد يؤدي إلى وجود ثغرات قانونية.
عدم تجديد التسجيل	عدم تجديد تسجيل العلامة التجارية بعد انقضاء ١٠ سنوات	فقدان حقوق الملكية
عدم التسجيل في الخارج	استخدام العلامة التجارية في بلدان أخرى قبل تسجيلها فيها مما قد يعرضها للخطر	خطر التعدي المحتمل

١٤. حماية العلامة التجارية من التعدي والانتهاك

في حال تعرض علامتك التجارية للاعتداء من قبل أطراف ثالثة، من الضروري اتخاذ إجراء على الفور.

يمكن اتخاذ الإجراءات القانونية ضد الاعتداءات على العلامات التجارية إما من خلال الدعاوى المدنية أو الجزائية، وفقاً لما تقتضيه كل حالة، على سبيل المثال، في حال قام طرف ثالث بتسجيل علامة تجارية مشابهة أو مطابقة لعلامتك التجارية مما يؤدي إلى حدوث لبس أو تضليل في السوق، ينبغي عليك رفع دعوى بطلان للعلامة التجارية أمام المحكمة المختصة وطلب شطبها من السجلات.

في حال قام طرف ثالث بتصنيع نسخ مقلدة من منتجاتك التي تحمل علامتك التجارية، يمكنك تقديم شكوى جزائية أمام النيابة العامة المختصة لطلب ضبط المنتجات المقلدة ومصادرتها، بالإضافة إلى ذلك، يمكن المطالبة بالتعويضات المستحقة عن تلك الأضرار.

من الجدير بالذكر أن الإجراءات القانونية المتبعة وسبل الحماية القانونية المتاحة قد تختلف بناءً على طبيعة الاعتداء والقوانين المعمول بها في لبنان، لذلك، يُنصح دائماً بالحصول على استشارة قانونية متخصصة.

٢. حقوق المؤلف

١. حقوق المؤلف

حقوق المؤلف هو مصطلح قانوني يصف الحقوق التي يتمتع بها المبدعون على أعمالهم الأدبية والفنية وهو يمنح المؤلفين حقوقاً حصرياً لاستخدام أعمالهم وإعادة إنتاجها ونشرها وتكييفها ومشاركتها، ومنع استخدامها دون إذن.

٢. الأعمال المحمية بموجب حقوق المؤلف

تحمي حقوق المؤلف جميع انتاجات العقل البشري، بغض النظر عن قيمتها، أو أهميتها أو هدفها، وكذلك بغض النظر عن طريقة أو شكل التعبير عنها، ومن الأمثلة على الأعمال المحمية ما يلي:

- المؤلفات: الكتب، والمقالات، والقصائد الشعرية والنصوص الأخرى.
- الإبداعات الشفوية: الخطب، والعروض التقديمية، وغيرها من الأعمال اللفظية.
- الوسائط: الصور، والأفلام، والموسيقى، وغيرها.
- العروض: الرقص، والمسرح، وغيرها من العروض الحية.
- الإبداعات البصرية: اللوحات، والمنحوتات، وغيرها.
- الإبداعات التقنية: البرامج، والتطبيقات، والألعاب الإلكترونية، والخرائط، والرسومات، وغيرها من الابتكارات التقنية.

٣. متطلبات حماية حقوق المؤلف

للحصول على حماية حقوق المؤلف، يجب أن يستوفي الشروط التالية:

- أن يكون العمل مبتكراً من قبل شخص أو عدة أشخاص طبيعيين.
- أن يتسم العمل بالإبداع والابتكار.

٤. هل من الضروري تسجيل حقوق المؤلف للحصول على الحماية؟

في لبنان، وبموجب اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية، يتمتع حق المؤلف بالحماية تلقائياً دون الحاجة إلى اتخاذ أي إجراءات رسمية، ومع ذلك، يُنصح بتسجيل حقوق المؤلف، حيث يُعتبر التسجيل دليلاً على ملكية العمل.

٥. من يحق له أن يكون مالكاً لحقوق المؤلف؟

تتنوع الفئات التي يمكن أن تمتلك حقوق المؤلف، وتشمل:

- الأفراد: عندما يقوم شخص واحد بإبداع العمل بشكل مستقل، يكون هو المالك الوحيد للعمل.
- المؤلفون المشتركون / الأعمال المشتركة: إذا قام أكثر من شخص بابتكار عمل معاً بهدف دمج مساهماتهم المنفصلة في عمل واحد، فإنهم يتشاركون ملكية حقوق المؤلف لهذا العمل.
- المؤلفون الجماعيون / الأعمال الجماعية: إذا قام أكثر من شخص بابتكار عمل معاً ولكن في أجزاء منفصلة، يظل كل شخص مالكاً لحقوق المؤلف الخاصة بالقسم الذي ابتكره، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك.
- المنظمات: يمكن للشركات، أو المنظمات أو الكيانات القانونية أن تمتلك حقوق المؤلف للأعمال التي ابتكرها موظفوها أو المتعاقدون معها.

٦. أنواع الحقوق الممنوحة بموجب حقوق المؤلف

يمنح قانون الملكية الأدبية والفنية المؤلف حقوقاً معنوية ومادية:

الحقوق المعنوية	<ul style="list-style-type: none"> • الحقوق المعنوية تظل ملكاً للمبدع ولا يمكن نقلها أو التنازل عنها أو بيعها. • يقرر متى وكيف ينشر عمله. • يطالب بنسب العمل إليه ويحتفظ بملكيته. • إجراء التعديلات على عمله أو سحبه. • حماية العمل من التعديلات التي قد تضر به أو تسيء إلى محتواه.
الحقوق المادية	<ul style="list-style-type: none"> • حقوق تتيح للمبدعين الاستفادة المالية من أعمالهم؛ حيث يمكن بيعها أو ترخيصها للآخرين. • إعادة إنتاج العمل بأي شكل من الأشكال. • القيام بالأعمال المشتقة، مثل الترجمة والتحرير. • بيع العمل أو توزيعه أو تأجيله. • السماح بعرض العمل علناً. • إبرام العقود لاستغلال الحقوق المادية أو التنازل عنها للآخرين.

٧. أنواع حقوق المؤلف التي يمكن أن تمتلكها الشركة الناشئة

يمكن للشركة الناشئة أن تمتلك مجموعة متنوعة من الأعمال المحمية بحقوق المؤلف، التي تشمل:

- المواقع الإلكترونية والبرامج وتطبيقات الهاتف المحمول.
- المدونات الإبداعية والمحتوى المكتوب.
- غلافات المنتجات المميزة وتصميمها الإبداعي.
- المواد التسويقية والمحتوى المنشور على وسائل التواصل الاجتماعي.
- الموسيقى، والتسجيلات الصوتية، والأعمال السمعية والبصرية.

٨. مدة حماية حقوق المؤلف

تستمر حماية الحقوق المادية للمؤلف طوال حياته ولمدة خمسين (٥٠) عاماً بعد وفاته، مما يتيح لورثته الاستفادة من الحقوق المادية، أما بالنسبة للأعمال المجهولة أو الجماعية، فإن الحماية عادةً تستمر لمدة خمسين (٥٠) عاماً من تاريخ نشر العمل لأول مرة. أما بالنسبة للحقوق المعنوية للمؤلف فتتمتع بحماية أبدية لا تنقضي بمرور الزمن وتنتقل للورثة بعد وفاته.

9. تسجيل حقوق المؤلف في لبنان

على الرغم من أن التسجيل ليس شرطاً للحصول على الحماية القانونية، فإنه يُعد وسيلة مهمة لإثبات الملكية، وفيما يلي خطوات اللازمة لتسجيل حقوق المؤلف في لبنان:

- **جهة تلقي الطلبات:** تُقدّم الطلبات إلى مصلحة حماية الملكية الفكرية في وزارة الاقتصاد والتجارة، وفي حال كان مقدّم الطلب من الأجانب، يجب عليه تعيين وكيل قانوني لبناني نيابة عنه.

- **المستندات المطلوبة:**
 - « توكيل رسمي: في حال تقديم الطلب عن طريق وكيل قانوني، يجب أن يكون التوكيل موثقاً لدى الكاتب العدل ومصدقاً حسب الأصول.
 - « تفاصيل المؤلف تتضمن الاسم الكامل، العنوان، والجنسية.
 - « وصف موجز للعمل يتضمن عنوانه ومحتواه.
 - « النسخ: تقديم ثلاث نسخ رقمية من العمل، ويفضّل أن تكون على قرص مدمج (CD).
 - « نسخة طبق الأصل من شهادة التسجيل والإذاعة التجارية، في حال كان مقدّم الطلب شركة لبنانية.

بعد تقديم الطلب، تقوم مصلحة حماية الملكية الفكرية بإجراء فحص رسمي للتحقق من استيفاء الشروط المطلوبة، وبناءً على ذلك، يتم اتخاذ قرار بقبول أو رفض الطلب، وفي حال قبول الطلب، يقوم مقدّم الطلب بدفع رسوم التسجيل، وعقب ذلك، تصدر مصلحة حماية الملكية الفكرية شهادة التسجيل، والتي تُسلّم إلى مقدّم الطلب مرفقةً بنسخة من العمل المودع. ومن ثم، يُنشر الطلب في الجريدة الرسمية لإبلاغ الأطراف الثالثة بهذا التسجيل.

الشكل 5: إجراءات تسجيل حقوق المؤلف



١. الرسوم القانونية المستحقة لتسجيل حقوق المؤلف في لبنان

المبلغ بالليرة اللبنانية	الوصف
٣,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية	إيداع نسخة من العمل المطبوع
١٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية	تقديم نسخة من الفيلم، أو تسجيل الفيديو أو التسجيل الصوتي للإيداع
٤,٥٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية	إيداع منشور يومي أو دوري (لمدة سنة واحدة)
١,٥٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية	إيداع صورة، أو خريطة، أو بطاقة بريدية أو صورة فوتوغرافية، سواء كانت يومية أو دورية (إصدار واحد)
٣,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية	إيداع أي عمل لم يتم ذكره أعلاه
٢٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية (لكل سطر يحتوي على ٦ كلمات)	رسوم النشر
٤,٦٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية	رسم طابع (دمغة) على شهادة التسجيل




نصائح وإرشادات: يوصى بشدة أن تتضمن عقود العمل بنداً يقرّ فيه الاجير بأن جميع الأعمال المبتكرة من قبله ضمن نطاق العمل تعود ملكيتها لصاحب العمل.

١١. هل من الضروري تسجيل حقوق المؤلف في الخارج؟

لا، وفقاً لاتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية، تُحمى المصنفات تلقائياً في جميع البلدان الأعضاء دون الحاجة إلى اتخاذ أي إجراءات.

١٢. من يملك الحقوق المتعلقة بالعمل الذي ابتكره الاجراء؟

يُعتبر العمل الذي يبتكره الاجير أثناء تأديته لعمله وتحت إشراف صاحب العمل، وبناءً على طلبه ملكاً لصاحب العمل، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك. 

١٣. الأخطاء الشائعة في حماية حقوق المؤلف

تواجه الشركات الناشئة العديد من التحديات عند محاولة حماية حقوق المؤلف، ومن أبرز الأخطاء التي تُرتكب:

- استخدام محتوى دون الحصول على ترخيص: قد يؤدي استخدام المواد المحمية بحقوق المؤلف دون ترخيص أو إذن مناسب إلى نشوء نزاعات قانونية.
- عدم إدراج بند العمل مقابل الأجر: قد يؤثر عدم تضمين بند العمل مقابل أجر في العقود على ملكية العمل الذي تم ابتكاره.
- عدم إبرام عقود التنازل عن الحقوق: قد يؤثر عدم إبرام عقود التنازل عن الحقوق بشكل صحيح على نقل ملكية حقوق المؤلف.
- عدم الإشارة إلى حقوق المؤلف بشكل صحيح: يؤدي عدم تضمين إشعار حقوق المؤلف (مثل © القسط السنوي، اسم المؤلف) إلى حدوث لبس حول ملكية العمل.



٣. براءات الاختراع

١. براءات الاختراع

براءة الاختراع هي حق قانوني يُمنح للمخترع عن اختراع، سواء كان منتجاً أو عملية، يقدم طريقة جديدة أو حلاً تقنياً لمشكلة معينة، وتمنح براءات الاختراع حقوقاً حصرياً للمخترع، مما يتيح له منع الآخرين من تصنيع، أو استخدام، أو توزيع الاختراع المحمي بالبراءة لفترة محددة.

٢. شروط حماية براءة الاختراع

لكي يتم منح براءة الاختراع، يجب أن يستوفي الاختراع الشروط الأربعة التالية:

الشرط	التفسير
وجود اختراع	يجب أن يكون الموضوع اختراعاً فعلياً، وليس مجرد فكرة.
الجدة	يجب أن يكون الاختراع جديداً ولم يُفصح عنه علناً مسبقاً.
التطور الابتكاري	يجب ألا يكون الاختراع بديهياً لشخص ذو خبرة في المجال.
قابلية التطبيق الصناعي	يجب أن يكون الاختراع قابلاً للاستخدام الصناعي العملي.

٣. مدة حماية تسجيل براءة الاختراع

توفر براءات الاختراع حماية لمدة عشرين (٢٠) عاماً غير قابلة للتجديد، وخلال هذه الفترة، يجب على صاحب البراءة دفع رسوم سنوية للحفاظ على صلاحية البراءة، وفي حال عدم دفع هذه الرسوم، تسقط البراءة ويصبح الاختراع جزءاً من الملك العام، مما يعني فقدان الحماية.

٤. كيفية التأكد من أن الاختراع جديد وقابل للتسجيل كبراءة اختراع؟


قبل تقديم طلب براءة اختراع، من الضروري إجراء بحث شامل عن المعرفة المسبقة، ويهدف هذا البحث إلى تحديد ما إذا كان اختراعك:

- جديداً: يجب أن يكون الاختراع جديداً بالفعل، أي أنه لم يتم الإعلان عنه أو الإفصاح عنه علناً.
- مبتكراً: يجب أن يكون الاختراع ليس مجرد تعديل واضح للتكنولوجيا الحالية.

من خلال قاعدة فحص المعرفة السابقة، مثل الاختراعات القائمة، والمنشورات، وغيرها من المصادر ذات الصلة باختراعك، يمكنك تقييم مدى قابلية اختراعك للحصول على براءة اختراع، وبذلك، تتجنب إضاعة الوقت والموارد على تقديم طلب قد يتم رفضه.



يوصى دائماً بطلب المساعدة من المتخصصين في مجال البراءات.

يمكن القيام بذلك من خلال إجراء عمليات بحث عن براءات الاختراع عبر الإنترنت، باستخدام قواعد البيانات المتاحة مثل مكتب الولايات المتحدة لبراءات الاختراع والعلامات التجارية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وقاعدة البيانات الخاصة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات وغيرها من قواعد البيانات المتوفرة على الإنترنت، كما يجب البحث في المصادر العامة غير المتعلقة ببراءات الاختراع، مثل المجالات العلمية، والمواد الأكاديمية، والمنشورات ذات الصلة. 

٥. تسجيل براءة اختراع

لتسجيل براءة اختراع في لبنان، يجب على مقدم الطلب أو ممثله القانوني تقديم الطلب إلى رئيس مصلحة حماية الملكية الفكرية في وزارة الاقتصاد والتجارة. وفي حال كان مقدم الطلب أجنبياً، يجب تعيين وكيل قانوني لبناني ليقوم بتقديم الطلب نيابة.

• المستندات المطلوبة:

- « توكيل رسمي: في حال تقديم الطلب من خلال وكيل قانوني، يجب أن يكون التوكيل موثقاً لدى الكاتب العدل ومصداقاً.
- « وصف الاختراع: يتضمن عنوان الاختراع، ووصفه التفصيلي، وطريقة استخدامه.
- « بيان الجودة: يُظهر بوضوح أن الاختراع جديد ومبتكر ويتميز عن التقنيات الحالية.
- « الملخص: ملخص عن الاختراع باللغة العربية.
- « الرسومات: يجب تضمين أي مخططات أو رسوم توضيحية ذات صلة تساعد في توضيح الاختراع.
- « مستند الأولوية: في حال المطالبة بحق الأولوية من إيداع أو تسجيل براءة اختراع في بلد آخر.
- « صورة طبق الأصل عن شهادة التسجيل والإذاعة التجارية في حال كان الطلب مقدماً من شركة لبنانية.

بعد تقديم الطلب، سيتم إجراء فحص شكلي من قبل فاحص البراءات، الذي سيقدر ما إذا كان سيقبل الطلب أو يرفضه.

في حالة القبول، يقوم مقدم الطلب بدفع رسوم التسجيل بالإضافة إلى الرسم السنوي للسنة الأولى. بعد ذلك، ستقوم مصلحة حماية الملكية الفكرية بإصدار شهادة تسجيل براءة الاختراع وتسليمها إلى مقدم طلب التسجيل مرفقة بنسخة عن وصف براءة الاختراع. ومن ثم، يُنشر ملخص الطلب في الجريدة الرسمية لإبلاغ الأطراف الثالثة (الغير) بهذا التسجيل.

الشكل ٦: إجراءات تسجيل براءة اختراع



٦. ملكية براءة الاختراع

يمكن أن تعود ملكية براءة الاختراع إلى أي فرد أو كيان، وإذا كان الاختراع نتيجة تعاون مشترك، عادةً ما يتم تقاسم الملكية بالتساوي ما لم يتم الاتفاق خطياً على خلاف ذلك، وفي بعض الحالات، قد يمتلك الطرف الذي كلف جهات أخرى بتنفيذ الابتكار حقوق ملكية براءة الاختراع، لا سيّما إذا تم تطويره في إطار عمل مقابل أجر.

٧. هل يوجد تسجيل دولي لبراءات الاختراع؟

معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع (PCT) هي معاهدة دولية تهدف إلى تسهيل إجراءات إيداع طلبات براءات الاختراع في بلدان متعددة، وتدير هذه المعاهدة المنظمة العالمية للملكية الفكرية، حيث تتيح للمخترعين تقديم طلب براءة اختراع دولي واحد، يمكن استخدامه لاحقاً كأساس لطلب الحماية في ما يصل إلى ١٥١ بلداً عضواً، لكن المعاهدة لا تمنح براءات الاختراع بشكل مباشر، وإنما تبسط الإجراءات الأولية وتؤجل الدخول في المرحلة الوطنية، حيث يحتفظ كل بلد عضو بحق تقييم الطلب الدولي بشكل مستقل واتخاذ قرار بمنح براءة الاختراع أو رفضها. غير أن لبنان ليس عضواً في معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع، مما يحول دون تمكّن المواطنين اللبنانيين والشركات اللبنانية من الاستفادة من مزاياها.

٨. مدة الأولوية في براءات الاختراع

تشير مدة الأولوية في براءات الاختراع إلى الإطار الزمني الممتد على مدار ١٢ شهراً (سنة واحدة)، حيث يمكن لمقدم طلب براءة اختراع الذي قام بإيداع طلب في أحد البلدان الأعضاء في اتفاقية باريس أن يقدم طلبات مماثلة في بلدان أعضاء أخرى لنفس الاختراع، وتُعامل هذه الطلبات كما لو كانت قد أُودعت في تاريخ الإيداع الأول نفسه. وهذا يعني أن تاريخ إيداع الطلب الأصلي (المعروف بـ «تاريخ الأولوية») يُعترف به في جميع البلدان الأخرى التي يُودع فيها الطلب لاحقاً، مما يوفر نقطة انطلاق موحدة لتقييم جودة الاختراع وتمييزه.

٩. الحقوق الممنوحة لمالك براءة الاختراع

يُمنح أصحاب براءات الاختراع حقوقاً حصريّة على اختراعاتهم، ويشمل ذلك الحق في تصنيع الاختراع، وتسويقه، وبيعه، وكذلك ترخيصه للآخرين، ويُعتبر أي استخدام غير مصرح به للاختراع تعدياً على حقوق المالك مما يعرض المتعدي للعقوبات القانونية.

١٠. كيف يمكن لبراءة الاختراع أن تُسهم في تعزيز نمو الشركة الناشئة؟

يمكن لبراءة الاختراع الممنوحة أن تساهم بشكل كبير في تعزيز قيمة الشركة الناشئة من خلال:

- جذب الاستثمارات: الشركات الناشئة التي تمتلك براءات اختراع محمية قد تجذب استثمارات بشكل أكبر، حيث تضيف البراءات قيمة إضافية ومصداقية على الشركة.
- فرص الترخيص: يمكن تحقيق دخل إضافي من براءات الاختراع من خلال عقود الترخيص، مما يُسهم في خلق تدفقات مالية إضافية للشركة.
- الميزة التنافسية في السوق: تمنح براءة الاختراع حماية للاختراع من النسخ والتقليد من قبل المنافسين، مما يمنح الشركة ميزة تنافسية بارزة في السوق.
- حقوق الاحتكار: يمتلك صاحب براءة الاختراع حقوقاً حصريّة لاستخدام واستغلال الاختراع طوال مدة الحماية، مما يمنع الآخرين من استخدامه دون إذن.

١١. الأخطاء الشائعة التي يجب تجنبها عند حماية براءة الاختراع

تواجه الشركات الناشئة العديد من التحديات عند محاولة حماية براءات الاختراع، ومن أبرز الأخطاء التي تُرتكب:

- عدم إجراء عمليات البحث في حالة التقنية الصناعية السابقة: قد يؤدي إلى نشوء نزاعات مع أصحاب براءات الاختراع السابقة، مما يترتب عليه رفض طلب التسجيل.
- التأخير في تقديم طلب براءة الاختراع: قد يؤدي إلى فقدان عنصر الجدة في الاختراع، مما قد يترتب عليه فقدان الحماية.
- الإفصاح العلني عن الاختراع قبل تقديم طلب تسجيل براءة الاختراع: قد يؤدي الإفصاح العلني عن الاختراع قبل تقديم طلب تسجيل براءة الاختراع إلى التأثير سلباً على القدرة في الحصول على الحماية القانونية، حيث قد يُعتبر الاختراع غير جديد.

١٢. الرسوم القانونية المستحقة لتسجيل براءة الاختراع في لبنان

المبلغ بالليرة اللبنانية	الوصف
٣,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية	رسوم التسجيل
٢٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية (لكل سطر يحتوي على ٦ كلمات).	رسوم النشر (لكل سطر)
٦,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية	رسم القسط السنوي الأول
٤,٦٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية	رسم طابع (دمغة) على شهادة التسجيل

١٣. الرسوم القانونية المتعلقة بالأقساط السنوية

الرسوم السنوية	القسط السنوي	الرسوم السنوية	القسط السنوي
٣٩,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية	القسط السنوي الثانية عشرة	٩,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية	القسط السنوي الثانية
٤٢,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية	القسط السنوي الثالثة عشرة	١٢,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية	القسط السنوي الثالثة
٤٥,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية	القسط السنوي الرابعة عشرة	١٥,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية	القسط السنوي الرابعة
٤٨,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية	القسط السنوي الخامسة عشرة	١٨,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية	القسط السنوي الخامسة
٥١,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية	القسط السنوي السادسة عشرة	٢١,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية	القسط السنوي السادسة
٥٤,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية	القسط السنوي السابعة عشرة	٢٤,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية	القسط السنوي السابعة
٥٧,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية	القسط السنوي الثامنة عشرة	٢٧,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية	القسط السنوي الثامنة
٦٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية	القسط السنوي التاسعة عشرة	٣٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية	القسط السنوي التاسعة
٦٣,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية	القسط السنوي العشرون	٣٣,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية	القسط السنوي العاشرة
		٣٦,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية	القسط السنوي الحادية عشرة

٤. النماذج الصناعية

١. النماذج الصناعية

يُشير النموذج (الرسم/التصميم) الصناعي إلى التكوين الفني للخطوط، أو الألوان، أو الأشكال أو الأنماط، والذي يُضفي على المنتج طابعاً جمالياً يعزز من جاذبيته البصرية، ويُمكن تطبيق هذا النموذج في مختلف الصناعات والحرف اليدوية، سواء باستخدام الوسائل اليدوية أو الآلية (الميكانيكية)، ومن الأمثلة البارزة على النماذج الصناعية: تصاميم الأقمشة والمنسوجات، وتصميم غلافات المنتجات، وأي تصاميم تُكسب المنتج مظهراً فريداً ومميزاً.

٢. أمثلة على النماذج الصناعية

تشمل الأمثلة التي يمكن تسجيلها ما يلي:

- تصاميم الأزياء والإكسسوارات: التصاميم الجديدة للملابس، والقبعات، والأحزمة، وربطات العنق، والأحذية.
- تصاميم مواد التغليف والتعبئة: الزجاجات المبتكرة للمشروبات، وعبوات العطور، والحاويات الفريدة التي تحتوي على المنتجات.
- تصاميم المنتجات: التصميم الفريد لعبوة مشروب «كوكا كولا»، أو الشكل الهندسي المميّز لوحدة التحكم في الألعاب الإلكترونية (مثل جهاز PS).

٣. شروط حماية النموذج الصناعي

تُمنح الحماية القانونية للنموذج الصناعي عندما يتجلى في تصميمه طابع من الجِدَّة والتميّز، يُعبّر عنه من خلال عناصر خارجية واضحة تمنح المنتج مظهراً فريداً، يميّزه بوضوح عن غيره من التصاميم المعروفة.

٤. حماية النماذج الصناعية

تبلغ مدة حماية النماذج الصناعية في لبنان خمسة وعشرون (٢٥) عاماً، قابلة للتجديد مرة واحدة لمدة خمسة وعشرون (٢٥) عاماً أخرى.

٥. تسجيل النموذج الصناعي

يجب على مبتكر النموذج الصناعي أو وكيله القانوني تقديم طلب التسجيل إلى رئيس مصلحة حماية الملكية الفكرية، وإذا كان مقدّم الطلب أجنبياً، يجب عليه تعيين وكيل لبناني ليقوم بتقديم الطلب نيابةً نيابةً عنه.

- المستندات المطلوبة:
 - « توكيل رسمي: في حال تقديم الطلب من خلال وكيل، يجب أن يكون التوكيل موثقاً لدى كاتب العدل ومصداقاً حسب الأصول.
 - « تفاصيل مقدم الطلب: تتضمن الاسم الكامل، العنوان، والجنسية ونوع العمل.
 - « الرسومات: إرفاق رسومات دقيقة وواضحة من عدة نواج.
 - « الوصف: تضمين وصف موجز للنموذج الصناعي.
 - « مستند الأولوية: في حال المطالبة بحق الأولوية استناداً إلى طلب مودع في الخارج.
 - « صورة طبق الأصل عن شهادة التسجيل والإداعة التجارية في حال كان الطلب مقدماً من شركة لبنانية.

تجدر الإشارة إلى أنه يمكن تضمين ما يصل إلى مائة (١٠٠) تصميم من نفس النوع في طلب واحد، وستطبق رسوم تسجيل إضافية على كل تصميم يتم تضمينه ضمن الطلب.

بعد إيداع طلب تسجيل النموذج الصناعي، تقوم مصلحة حماية الملكية الفكرية بإجراء فحص شكلي لتقييم مدى استيفائه الشروط المطلوبة، ومن ثم تقرر قبوله أو رفضه، وفي حال قبول الطلب، يلزم مقدّم الطلب أو ممثله القانوني بدفع رسوم التسجيل، وبعدها، تصدر مصلحة حماية الملكية الفكرية شهادة التسجيل، والتي تُسلّم إلى مقدّم الطلب مرفقةً بنسخة من وصف النماذج والرسوم، ومن ثم، يُنشر الطلب في الجريدة الرسمية لإبلاغ الأطراف المعنية بهذا التسجيل.

الشكل ٧: إجراءات تسجيل النموذج الصناعي



٦. نظام تسجيل عالمي للنماذج الصناعية

يوفر نظام لاهاي بشأن التسجيل الدولي للنماذج الصناعية حلاً عملياً لتسجيل ما يصل إلى ١٠٠ تصميم في ٩٦ بلداً من خلال تقديم طلب دولي واحد، غير أن لبنان ليس عضواً في نظام لاهاي، وبالتالي لا يمكن للمواطنين اللبنانيين والشركات اللبنانية الاستفادة من هذا النظام لتسجيل نماذجهم الصناعية.

٧. مدة الأولوية في النماذج الصناعية

تبلغ مدة الأولوية لتسجيل النماذج الصناعية ستة (٦) أشهر من تاريخ الإيداع الأول، وخلال هذه المدة، يمكن لمقدّم الطلب إيداع طلبه في بلدان أخرى والمطالبة بتاريخ الإيداع الأصلي، مما يضمن له حق الأولوية على مقدّمي الطلبات الآخرين الذين قدموا طلباتهم في وقت لاحق، وتم تحديد هذه الفترة بموجب اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية.

٨. الحماية المزدوجة للنماذج الصناعية

حماية النماذج الصناعية بواسطة حقوق المؤلف والعلامات التجارية.

- حماية حقوق المؤلف: لما كانت النماذج الصناعية تُعد من إنتاجات العقل البشري، فإنه يمكن حمايتها بموجب حقوق المؤلف، مما يضمن حماية التصميم دون الحاجة إلى اتخاذ إجراءات رسمية.
- حماية العلامات التجارية: يمكن أيضاً تسجيل التصميم والنماذج الصناعية كعلامات تجارية ثلاثية الأبعاد، مما يوفر حماية قانونية تمتد لفترة أطول، حيث إن العلامات التجارية قابلة للتجديد إلى ما لا نهاية، على عكس النماذج الصناعية التي يمكن تجديدها مرة واحدة فقط.

٩. الحقوق الممنوحة لمالك النموذج الصناعي

يتمتع مالك الرسم أو النموذج الصناعي بحق حصري في استغلال النموذج أو التصميم، على النحو التالي، وذلك على سبيل المثال وليس الحصر:

- يحق لمالك النموذج الصناعي التصنيع، والبيع، وعرض البيع، والترويج، واستخدام، واستيراد، وتصدير، وحيازة المنتجات التي يتضمنها النموذج أو التصميم أو التي تم تطبيقه عليها.
- يُحظر على الغير تصنيع، أو بيع، أو استيراد أو تداول منتج يتضمن النموذج أو التصميم أو تم تطبيقه عليه في سياق التجارة، دون الحصول على إذن مُسبق من مالك الحقوق.

١٠. أهمية حماية النموذج الصناعي في تعزيز هوية الشركة الناشئة

تُمكن حماية النموذج الصناعي الشركة الناشئة من تطوير هوية بصرية فريدة لمنتجاتها، فمن خلال تأمين الحماية القانونية للتصميم، يمكن للشركة ترسيخ تواجدها في السوق وبناء علامة تجارية قوية تميزها. المزايا للشركات الناشئة:

المزايا	التفسير
التميّز في السوق	حماية الشكل الخارجي المميز للمنتج يساعد على تمييزه من قبل المستهلكين.
الولاء للعلامة التجارية	التصميم الفريد يعزز ارتباط المستهلكين بالشركة الناشئة، مما يسهم في بناء قاعدة قوية من العملاء الأوفياء.
الريادة في السوق	تتيح للشركة الناشئة الريادة في السوق من خلال تقديم تصميم مبتكر وحصري.

١١. الأخطاء الشائعة التي يجب تجنبها عند حماية النموذج الصناعي

- تأخير التسجيل بدون إستراتيجية واضحة: قد يؤدي تأخير تقديم طلب التسجيل في غياب إستراتيجية حماية واضحة إلى المخاطرة بفقدان عنصر الجودة في التصميم.
- الإفصاح العلني قبل الإيداع: يمكن أن يؤدي الإفصاح العلني عن التصميم قبل الإيداع إلى التأثير سلباً على عنصر الجودة في التصميم، مما يعرقل إمكانية تسجيله.

١٢. الرسوم القانونية المستحقة لتسجيل النموذج الصناعي

المبلغ (بالليرة اللبنانية)	الوصف
١٢,٠٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية + ضريبة البلدية بنسبة ١٠٪	رسوم التسجيل لنموذج واحد
٥٤,٠٠٠ ليرة لبنانية	رسوم التسجيل لكل نموذج /تصميم إضافي (بحد أقصى ٩٩ نموذجاً)
٢٠,٠٠٠ ليرة لبنانية (لكل سطر يحتوي على ٦ كلمات)	رسوم النشر
٤,٦٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية	رسم طابع (دمغة) على شهادة التسجيل

هـ. الملكية الفكرية المرنة

١. الملكية الفكرية المرنة

تُشير الملكية الفكرية المرنة إلى الأصول غير الملموسة التي تحمي المصالح الإبداعية والتجارية والإستراتيجية للشركة، وتشمل الأسرار التجارية والمعلومات السرية والدراية الفنية.

- تُعدّ الأسرار التجارية معلومات تجارية سرية تمنح صاحبها ميزة تنافسية قابلة للتداول من خلال البيع أو الترخيص وقد تشمل هذه المعلومات العمليات أو التركيبات أو الأساليب أو أي بيانات ذات قيمة لا يتم الإفصاح عنها للجمهور.
- تُعرّف المعلومات السرية بأنها البيانات التي يُفصح عنها من قبل طرف إلى طرف آخر، بأي وسيلة كانت، ويُتفق على تصنيفها كمعلومات سرية.
- تشير الدراية الفنية إلى المعرفة المتخصصة المتعلقة بكيفية تنفيذ عمل معيّن، ولا سيما الأعمال ذات الطابع التقني أو العملي.

٢. هل تُعتبر حقوق الملكية الفكرية المرنة قابلة للتسجيل رسمياً؟

لا يمكن تسجيل هذا النوع من الملكية الفكرية لدى الجهات الرسمية مثل براءات الاختراع أو العلامات التجارية، وبدلاً من ذلك، تعتمد حمايته على الحفاظ على سرّيته ومنع أي إفصاح غير مصرح به.

٣. ما الذي يُعد سرّاً تجارياً؟

لكي تُعتبر المعلومة سرّاً تجارياً، يجب أن تستوفي المعايير التالية:

المعايير	التفسير
القيمة التجارية	يجب أن تكون المعلومات ذات قيمة وسرية وتمنح ميزة تجارية تنافسية.
المعرفة المحدودة	يجب أن تكون المعلومات معروفة لمجموعة محدودة فقط من الأشخاص، بما يضمن الحفاظ على سرّيتها.
إجراءات الحماية	يجب على الشركات اتخاذ إجراءات معقولة للحفاظ على السرية، مثل توقيع اتفاقيات عدم الإفصاح.

يُعتبر الحصول على هذه المعلومات أو استخدامها أو الكشف عنها بشكل غير مصرح به، بطريقة تتعارض مع الممارسات التجارية الصادقة، ممارسة غير مشروعة وتعدّياً على الأسرار التجارية.

٤. طبيعة المعلومات التي تحميها المعلومات السرية، والأسرار التجارية، والدراية الفنية

بشكل عام، أي معلومات تجارية سرية تمنح المؤسسة ميزة تنافسية ولا تكون معروفة للآخرين قد تكون محمية باعتبارها سرّاً تجارياً ومن الجدير بالاعتبار أن المعلومات التي قد تكون محمية تشمل ما يلي:

- البيانات
- المعلومات التجارية والمالية
- خطط الأعمال

- الوصفات
- العمليات وأساليب العمل الداخلية
- الخوارزميات البرمجية
- إستراتيجيات التسويق
- تقنيات التصنيع.

ه. حماية الملكية الفكرية المرنة من الإفصاح

يجب اتخاذ تدابير داخلية صارمة لحماية حقوق الملكية الفكرية المرنة، بالإضافة إلى ذلك، يُنصح بطلب توقيع اتفاقيات عدم الإفصاح مع الأطراف الثالثة قبل الكشف عن أي معلومات سرية وتُعد هذه الاتفاقيات أدوات أساسية تستخدم لحماية المعلومات السرية والأسرار التجارية والدراسة الفنية، حيث إنها تضمن عدم الكشف عن المعلومات التجارية المهمة دون تصريح، ويتم التأكد من فهم الطرف المتلقي للالتزامه بالحفاظ على سرية هذه المعلومات.

• التوقيع على اتفاقية عدم الإفصاح

يجب توقيع اتفاقية عدم الإفصاح قبل إفشاء أي معلومات مهمة، وتشمل السيناريوهات الشائعة ما يلي:

- « المفاوضات التجارية أو التعاون
- « مشاركة تصميمات المنتجات أو العمليات مع الموردين أو الشركات المصنعة
- « المشروعات المشتركة أو مناقشات بشأن الترخيص
- « تعيين موظفين أو متعاقدين لديهم إمكانية الوصول إلى البيانات السرية.

• الأطراف الذين يجب عليهم توقيع اتفاقية عدم الإفصاح

يجب توقيع اتفاقيات عدم الإفصاح مع أي شخص سيحصل على معلومات سرية، بما في ذلك:

- « العاملون والمتعاقدون
- « شركاء الأعمال
- « الموردون والمصنعون
- « المستثمرون أو المرخص لهم
- « الاستشاريون.

• البنود الرئيسية في اتفاقية عدم الإفصاح

تتضمن البنود الرئيسية عادةً ما يلي:

- « تعريف المعلومات السرية: يحدد بوضوح ما يُعتبر معلومات سرية وأي استثناءات.
- « التزامات الطرف المتلقي: يوافق الطرف المتلقي على عدم الكشف عن المعلومات السرية أو إساءة استخدامها.
- « مدة السرية: تحدد الفترة الزمنية التي يجب على الطرف المتلقي خلالها الحفاظ على سرية المعلومات.
- « عواقب الخرق: توضح العواقب القانونية التي ستترتب على الطرف الذي يخرق بنود العقد.

٦. الأخطاء الشائعة التي يجب تجنبها عند إدارة الملكية الفكرية المرنة

تواجه الشركات الناشئة العديد من التحديات عند محاولة حماية الملكية الفكرية المرنة، ومن أبرز الأخطاء التي تُرتكب:

- **التقليل من أهمية الحماية:**

يؤدي عدم تنفيذ التدابير المناسبة، مثل البروتوكولات الأمنية وعقود عدم الإفصاح وقيود الوصول، إلى زيادة كبيرة في خطر الوصول إلى المعلومات أو الكشف عنها بشكل غير مصرح به.

- **الإفصاح المبكر:**

قد يؤدي الكشف المبكر عن المعلومات السرية دون اتخاذ تدابير حماية مناسبة، مثل اتفاقية عدم الإفصاح أو الضمانات الداخلية، إلى فقدان الميزة التنافسية بشكل لا يمكن استرجاعه.

باختصار، يمكن تلخيص الملكية الفكرية على النحو التالي:

التسجيل	النطاق	المدة	حقوق الملكية الفكرية
اختياري حماية دولية (اتفاقية برن)	بعد مرور ٥٠ عاماً على وفاة المؤلف	حماية إبداعات العقل البشري	حقوق المؤلف
إلزامي التسجيل الإقليمي	١٠ سنوات قابلة للتجديد إلى أجل غير مسمى	تحديد مصدر السلع أو الخدمات	العلامة التجارية
إلزامي التسجيل الإقليمي	٢٠ عاماً غير قابلة للتجديد	حماية وظائف المنتج	براءات الاختراع
إلزامي التسجيل الإقليمي	٢٥ سنة قابلة للتجديد مرة واحدة	حماية الميزات الجمالية	النموذج الصناعي
التسجيل غير متاح	حماية غير محدودة، طالما أن المعلومات تظل سرية	حماية المعلومات القيمة والسرية	الملكية الفكرية المترنة



المهيئة الوطنية
لشؤون المرأة اللبنانية
National Commission
for Lebanese Women

